

Distr.: General
13 July 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

استقلال القضاة والمحامين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته المقررة الخاصة المعنية
باستقلال القضاة والمحامين، مارغريت ساترثويت، عملاً بالقرار 8/44 لمجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

250823 150823 23-13733 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، مارغريت ساترثويت

الأمل الذي يمثله التمكين القانوني بالنسبة لتعزيز إمكانية وصول الجميع إلى العدالة

موجز

يضمن قانون حقوق الإنسان سبل الوصول إلى نظم قانونية مستقلة ونزيهة تلبي احتياجات الناس في مجال العدالة. ولكن إذا كانت النظم القانونية غير فعالة في الحد من الانتهاكات وحل المشاكل، وإذا لم يتمكن الناس من الوصول إلى المؤسسات القانونية على قدم المساواة، وإذا ظلت المجتمعات تشعر بالاعترا بوالحرمان، فإن هذه النظم تكون قد أخفقت في عملها. ويفتقر ما يقدر بنحو 5,1 بلايين شخص - أي بثلاثي سكان الأرض - إلى إمكانية الوصول إلى العدالة بشكل حقيقي. وتخفي هذه الإحصائية وراءها أرواحاً مزهقة، وأحلاماً محطمة، ونزاعات مشتعلة. وتشكل العدالة المتمحورة حول الإنسان سبيلاً إلى التصدي لضخامة وإلحاح الفجوة الماثلة بين الحقوق والواقع. وفيها كذلك اعتراف بأن المحاولات السطحية للإصلاح أو المداومة على اتباع أساليب العمل التي درجنا عليها دائماً لن تضمن إمكانية وصول الجميع إلى العدالة. ومن خلال دعم قدرة المجتمعات المحلية على الإلمام بالقانون واستخدامه، يمكن للتمكين القانوني - وهو نوع من التدخل على صعيد العدالة المتمحورة حول الإنسان - أن يوسع نطاق الحصول على العدالة بطريقة سريعة وقليلة التكلفة نسبياً ولملموسة. ويتجاوز التمكين القانوني ذلك، فيساعد من خلال تزويد المجتمعات بالأدوات اللازمة لتشكيل القوانين وإحداث تحوّل في القوانين غير العادلة والضاارة على إضفاء الطابع الديمقراطي على النظم القانونية. ومن خلال وضع الناس والمجتمعات المحلية في صميم النقاش ومن خلال تعزيز قدرتهم على إسماع أصواتهم، تحترم نهج العدالة المتمحورة حول الإنسان أيضاً الكرامة المتأصلة في جميع أفراد الأسرة البشرية، على النحو المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمنصوص عليه كمبدأ أساسي لنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المحتويات

الصفحة

4	أولاً - مقدمة
6	ثانياً - الفجوة الماثلة في مجال العدالة
11	ثالثاً - المعايير القانونية: إمكانية الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية
12	رابعاً - التمكين القانوني لضمان وصول الجميع إلى العدالة
12	ألف - تعريف التمكين القانوني
13	باء - أساليب ونُهُج التمكين القانوني
23	خامساً - التحديات التي تواجه النهوض بالتمكين القانوني
24	ألف - المضايقات والاعتداءات
25	باء - الحظر
26	جيم - الافتقار إلى الموارد
27	سادساً - المحامون والقضاة كشركاء في عملية التمكين القانوني
29	سابعاً - استنتاجات وتوصيات

أولاً - مقدمة

1 - يضمن قانون حقوق الإنسان سبل الوصول إلى نُظم قانونية مستقلة ونزيهة تُلبي احتياجات الناس في مجال العدالة. ولكن إذا كانت النظم القانونية غير فعالة في الحد من الانتهاكات وحل المشاكل، وإذا لم يتمكن الناس من الوصول إلى المؤسسات القانونية على قدم المساواة، وإذا ظلت المجتمعات تشعر بالاغتراب والحرمان، فإن هذه النظم تكون قد أخفقت في عملها.

2 - ويفتقر ما يقدر بنحو 5,1 بلايين شخص - أي بثلاثي سكان الأرض - إلى إمكانية الوصول إلى العدالة بشكل حقيقي⁽¹⁾. وتوضح فرقة العمل المعنية بالعدالة أن هذا يشمل الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى العدالة بسبب المشاكل اليومية، والأشخاص المستبعدين من الفرص التي يتيحها القانون، والأشخاص الذين يعيشون في ظروف متسمة بالظلم الشديد⁽²⁾. وتخفي هذه الإحصائية وراءها أرواحاً مُزهقة، وأحلاماً محطمة، ونزاعات مشتعلة⁽³⁾. ففي كثير من الأماكن، على سبيل المثال، لا يمكن للعمال غير الحاملين للوثائق اللازمة الوصول إلى وسائل الانتصاف عندما لا يتقاضون أجورهم. وفي المناطق الريفية، تقعد الحوامل وأرواحهن حين تنفد المواد اللازمة لنقل الدم في حالات الطوارئ من المركز الصحي المحلي الذي تتبعنه. وفي أقاليم الشعوب الأصلية، تضطر المجتمعات إلى التخلي عن مصادر المياه عندما تترك الشركات القائمة بالتعدين على أراضيها النفايات السامة تتسرب إلى مياهها. وفي المدن، يتعين على الأسر أن تختار ما بين تقديم وجبتين أو ثلاث وجبات في اليوم لأطفالها لأنه لا بدّ لها من ادّخار المال للإيجار أو التعرّض للإجلاء.

3 - وكثيراً ما توجد قوانين لمنع هذه المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان ومعالجتها. غير أن القوانين الموضوعية، في كثير من الأحيان، لا تقيد كثيراً في مساعدة الأشخاص على حل مشاكلهم الخاصة بالعدالة. فقد لا يعرف العمال المهاجرون أن بإمكانهم استرداد الأجور بغض النظر عن حالة وثائقهم. وقد يقابل سكان الريف بالرفض عندما يحاولون نقل أفراد أسرهم إلى مستشفى المدينة. وقد تتعرض مجتمعات الشعوب الأصلية للتجاهل عندما تطالب الشركات بالحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستتبيرة من أجل العمل على أراضيها. وقد تقتقر الأسر الحضرية إلى سبل الحصول على المساعدة القانونية اللازمة للمطالبة بحمايتها من الإجلاء. وعلى عكس بعض المشاكل القائمة في مجال العدالة، يمكن حل كثير من هذه المسائل دون إصلاح قانوني كبير أو استثمار ضخم في التكنولوجيا أو إجراءات مطوّلة للتقاضي. فما يقتضيه الأمر بدلاً من ذلك هو معلومات يمكن الوصول إليها عن القوانين التي تحمي أصحاب الحقوق وطرق غير مكلفة وسريعة وبسيطة يستخدم بها الناس هذه القوانين من أجل الحصول على نتائج عادلة.

4 - ومع ذلك، فإن كثيراً من النظم القانونية أيضاً لا تتصدى للمشاكل الناشئة، أو تتضمن قواعد وإجراءات تستبعد بعض الأشخاص من الحماية أو تعامل آخرين على أنهم أدنى مرتبة، أو تُلحق ضرراً فعلياً ببعض المجتمعات. فعلى سبيل المثال، قد تستثني قوانين العمل بعض الأنشطة، مثل العمل المنزلي أو العمل الزراعي، من أوجه الحماية المتعلقة بأمور من قبيل أجر العمل الإضافي أو قواعد مكافحة التمييز. وقد تقيد قوانين أخرى المطالبات الحقوقية على أساس الجنسية أو الوضع من حيث حيازة الوثائق، مما يحول

(1) انظر 18 Task Force on Justice, *Justice for All* (Center on International Cooperation, 2019), p. 18.

(2) مساهمة مجموعة الرّواد من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة.

(3) مساهمة منظمة الرابط القانوني.

دون حصول المهاجرين على الرعاية الصحية أو المعونة الغذائية. وكذلك قد تشكل قوانين أخرى في حد ذاتها تمييزاً وانتهاكاً للحقوق، ومنها القوانين التي تعاقب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية بالسجن أو تعرّض "المتشردين" للاحتجاز لكونهم بلا مأوى. وبعض النظم لا تساعد في حل أفضع المعضلات التي تواجه الناس اليوم: فهل ينبغي أن تستمر الأسرة في العيش في مزرعة الكفاف الواطئة، على الرغم من تعرضها المتزايد للفيضانات المميتة، أو أن تهاجر إلى بلد لا يفتح أبوابه أمام اللاجئين بسبب المناخ، على الرغم من أنه قد يتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة عن أزمة المناخ؟ ويتمثل المطلوب، في هذه الحالات، في تمكين المجتمعات المتضررة لكي تتمكن من إسماع أصواتها لإعادة تشكيل القوانين التمييزية وضمان أن يعالج القانون - المحلي والدولي على حد سواء - المسائل الأكثر أهمية.

5 - وعلى نطاق العالم، يعمل المحامون والقضاة وغيرهم في سياقات متسمة بتزايد عدم المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ويسعون ببسالة لتلبية احتياجات الناس في مجال العدالة داخل نظم كثيراً ما تتعرض للنقص المزمن في التمويل وتعاني من الإهمال. ولا بد من بذل جهود أكبر كثيراً لتعزيز هذه النظم وتمويلها ومساعدة الأشخاص المستعبدين على الوصول إليها. ولكن يجب علينا أيضاً الإقرار بأنه ليس من الواقعي أن تلبى النظم القائمة جميع احتياجات العدالة المحددة أعلاه. وبالإضافة إلى تحسين سبل الوصول، يجب أن نتخيل وسائل جديدة تحقق إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.

6 - ويمكن لنهج العدالة المتمحورة حول الإنسان أن تقدم حلاً لهذه المشاكل يُفضي إلى التحول. وتشكل العدالة المتمحورة حول الإنسان سبيلاً إلى التصدي لضخامة وإلحاح الفجوة الماثلة بين الحقوق والواقع. وفيها كذلك اعتراف بأن المحاولات السطحية للإصلاح أو المداومة على اتباع أساليب العمل التي درجنا عليها دائماً لن تضمن إمكانية وصول الجميع إلى العدالة. ومن خلال دعم قدرة المجتمعات المحلية على الإلمام بالقانون واستخدامه، يمكن للتمكين القانوني - وهو نوع من التدخل على صعيد العدالة المتمحورة حول الإنسان - أن يوسع نطاق الوصول إلى العدالة بطريقة سريعة وفعالة. ويتجاوز التمكين القانوني ذلك، فيساعد من خلال تزويد المجتمعات بالأدوات اللازمة لتشكيل القوانين وإحداث تحول في القوانين غير العادلة والضارة على إضفاء الطابع الديمقراطي على النظم القانونية. ومن خلال وضع الناس والمجتمعات المحلية في صميم النقاش ومن خلال تعزيز قدرتهم على إسماع أصواتهم، تحترم نهج العدالة المتمحورة حول الإنسان أيضاً الكرامة المتأصلة في جميع أفراد الأسرة البشرية، على النحو المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

7 - وهذا التقرير⁽⁴⁾، وهو أول تقرير تقدمه المقررة الخاصة مارغريت ساترثويت إلى الجمعية العامة، يصف بإيجاز مدى فشل نظم العدالة القائمة في تلبية احتياجات الناس، ويعرّف التمكين القانوني، ويعرض أمثلة للنهج المتبعة في التمكين القانوني، ويحدد التحديات التي تواجه النهوض بالتمكين القانوني، ويقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء والمحامين ونقابات المحامين والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى استخدام نهج التمكين القانوني لسد الفجوة الماثلة في مجال العدالة. وبالاستناد إلى

(4) تتوجه المقررة الخاصة بالشكر لكاتارينا سيدو وماريا أليخاندرنا نوريس ولطلابها في كلية الحقوق بجامعة نيويورك على دعمهم في إعداد هذا التقرير. وتشكر المقررة شبكة ناماتي ومعهد برنشتاين لحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة نيويورك على ما قدموا من دعم في تنظيم المشاورات الإقليمية. وهم لا يتحملون أي مسؤولية عن المحتوى النهائي.

أكثر من 60 مساهمة مقدمة من الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني⁽⁵⁾، وأكثر من عشرين مقابلة مع الخبراء وبيانات مستمدة من سبع مشاورات إقليمية مع ممارسين من 67 بلداً⁽⁶⁾، يهدف التقرير إلى تعزيز التمكين القانوني بوصفه وسيلة لإيجاد التآزر بين المنجزات الرئيسية المتحققة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى العدالة. فالحاجة ملحة في هذا الصدد، ويمكن للتمكين القانوني أن يدفع عجلة التقدم بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالغاية 16-3، التي وافقت الدول الأعضاء بموجبها على "تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة".

ثانياً - الفجوة الماثلة في مجال العدالة

8 - تشمل النظم القانونية في البلدان على نطاق العالم في مساعدة الناس على تحقيق العدالة من الأوجه الأكثر أهمية بالنسبة لهم. وثمة فجوة واسعة بين ما يمكن أن تقدمه هذه النظم والمشاكل التي يحتاج الناس إلى المساعدة لحلها في مجال العدالة. وفي دراسة جديدة أجراها معهد التنمية الخارجية، وجد المعهد أن ما يتم تلبيةه من الاحتياجات القانونية - وهي المشاكل التي يمكن للقانون أن يحلها، إذا توفر الدعم القانوني المناسب - يقل عن 10 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، وأن ما يلبي من هذه الاحتياجات في معظم البلدان المنخفضة الدخل التي شملتها الدراسة يقل عن 5 في المائة⁽⁷⁾. وفي الدراسة تحديث للنتائج التي أصدرتها فرقة العمل المعنية بالعدالة في عام 2019، والتي تشير تقديراتها إلى أن من بين 5,1 بلايين نسمة يعانون من مشاكل تتعلق بالعدالة، هناك 1,5 بليون شخص لا يمكنهم إيجاد حلول لقضايا يومية من قبيل الإبلاغ عن الجرائم أو الحصول على أجور محتجزة بشكل غير مشروع، و 4,5 بلايين شخص ليس لديهم الأدوات القانونية الأساسية، الضرورية لحماية حقوقهم، مثل شهادة الميلاد أو سند ملكية الأراضي، و 253 مليون شخص يعانون من مظالم بالغة الشدة مثل أشكال الرق المعاصرة أو انعدام الجنسية أو النزاع المسلح⁽⁸⁾.

9 - ومما يؤسف له أن البيانات التي تؤكد هذه التقديرات وتتيح تفاصيل عن هذه المشاكل القانونية شحيحة، لأن المعتاد أن تضطلع المؤسسات الرسمية، مثل المحاكم والسجون والشرطة، بجمع البيانات المتعلقة بالعدالة. ولا تتضمن هذه البيانات المشاكل القانونية التي يواجهها الناس ولكنهم لا ينقلونها إلى

(5) ستتاح هذه المساهمات على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الموقع <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-input-upcoming-report-legal-empowerment-un-special-rapporteur>

(6) أجرت المقررة مشاورات على الإنترنت مع ممارسين من المناطق التالية: أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا وآسيا الوسطى.

(7) انظر Clare Manuel and Marcus Manuel, "Get serious about justice finance and fund front-line justice services", Medium, 1 June 2023 <https://medium.com/sdg16plus/get-serious-justice-services-979dba189981> متاح في الموقع <https://medium.com/sdg16plus/get-serious-justice-services-979dba189981> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023).

(8) انظر Sarah Chamness Long and Alejandro Ponce, "Measuring Task Force on Justice, *Justice for All*؛ و "Measuring the justice gap: a people-centered assessment of unmet justice needs around the world" (World Justice Project, 2019), p. 5

المؤسسات الرسمية - إما لعدم إمكانهم الوصول إليها أو لأنهم لا يدركون أن الحلول قد تكون متاحة⁽⁹⁾. وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى أشكال من سوء الفهم الشديد فيما يتعلق باحتياجات سكان معينين في مجال العدالة. فالبيانات التي يتبين منها قلة عدد الوثائق المودعة لدى المحاكم فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة، على سبيل المثال، يمكن تفسيرها على أنها دليل على قلة هذه الحوادث. وعلى النقيض من ذلك، قد تمثل هذه البيانات نظاماً للعدالة يتعذر الوصول إليه من جانب النساء اللاتي يتعرضن للتمييز أو غير ملائم لهن.

10 - وثمة حاجة إلى البيانات الخاصة بالعدالة المتمحورة حول الإنسان: المعلومات التي تلُم بكامل نطاق المشاكل المتعلقة بالعدالة، بما يشمل كلاً من المسائل التي يلتمس الناس المساعدة من أجلها والمشاكل التي قد يرون أن من المستحيل حلها⁽¹⁰⁾. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا المجال في السنوات الأخيرة. فقد بدأ الممارسون والباحثون في الاستعانة بالدراسات الاستقصائية للاحتياجات القانونية لقياس ما يسمى "الاحتياجات القانونية غير الملباة"، وهي الحالات التي يكون فيها الأشخاص غير قادرين على حل مشكلة يمكن حلها عن طريق المعارف القانونية أو الدعم القانوني⁽¹¹⁾. وتبين الدراسات الاستقصائية للاحتياجات القانونية أن من المشاكل القانونية الشائعة التي لا تجد حلاً المسائل المتعلقة بالإسكان والأراضي، والمال والديون، والخدمات العامة، والأسرة والعمالة⁽¹²⁾. ويستضيف مشروع العدالة العالمية الآن على الإنترنت البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للاحتياجات القانونية في 108 بلدان⁽¹³⁾. وهناك أدلة أخرى متاحة. ففي دراسة بالغة الأهمية، أشارت تقديرات مشروع العدالة العالمية إلى أن 2,1 بليون شخص يعملون في الاقتصاد غير الرسمي (حيث يُجرمون من كثير من تدابير الحماية التي يتيحها قانون العمل)؛ و 1,1 بليوناً يقعون ضحية للجرائم غير العنيفة مثل السطو أو السرقة سنوياً؛ و 2,3 بليون شخص يفتقرون إلى ما يثبت حقوقهم في السكن الآمن أو في حياة الأراضي؛ و 1,4 بليون شخص لديهم احتياجات لم تتم تلبيتها في مجال العدالة المدنية أو الإدارية⁽¹⁴⁾.

(9) مساهمة ألبانيا.

(10) مساهمة مجموعة الرواد من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة.

(11) انظر Long and Ponce, "Measuring the justice gap", p. 13.

(12) انظر Peter Chapman and others, "Grasping the justice Gap: opportunities and challenges for people-centered justice data" (New York and Paris, World Justice Project, Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2021), p. 5.

(13) World Justice Project, "Atlas of legal needs surveys" وهو متاح في الموقع: <https://worldjusticeproject.org/our-work/research-and-data/atlas-legal-needs-surveys> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023).

(14) انظر Elizabeth Andersen, Executive Director of the World Justice Project, "What is people-centered justice?" بيان أدلت به أمام مؤتمر نقابة المحامين الأمريكيين المعنون، "Putting People First: People-Centred Justice at Home and Abroad", Washington, D.C., 18 May 2023. وهو متاح في الموقع: <https://worldjusticeproject.org/news/what-people-centered-justice#:~:text=Rather%20than%20reinforcing%20institutions%20to,services%20to%20meet%20those%20needs> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023).

11 - وتتماشى أوجه التفاوت الشديدة مع التعرض للمشاكل القانونية: فكثيراً ما يزيد احتمال أن يتعرض الذين يعانون من التمييز أو الإقصاء أو التهميش لعدم تلبية احتياجاتهم القانونية⁽¹⁵⁾. ومن المحتمل أيضاً أن يواجه من لديهم حاجة قانونية واحدة مشاكل متعددة⁽¹⁶⁾، حيث تؤدي كل مشكلة إلى أخرى جديدة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الفصل غير العادل من العمل بسبب مرض ما إلى العجز عن دفع الإيجار، مما قد يؤدي إلى الإخلاء وصعوبة دفع تكاليف الرعاية الصحية، مما قد يعجل بحدوث أزمة صحية. وفي إندونيسيا، أكثر الناس عرضة للمشاكل القانونية هم أولئك الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجور⁽¹⁷⁾. وفي الولايات المتحدة الأمريكية من الأمور الشائعة أن يواجه الأمريكيون متعددي الأعراق والسود مشاكل قانونية⁽¹⁸⁾. وفي تونس، تنشأ المشاكل المتعلقة بالخدمات العامة بشكل أكثر تواتراً بين كبار السن الحاصلين على تعليم ابتدائي ويعانون من الحاجة المالية في المناطق الريفية⁽¹⁹⁾. وفي بوركينا فاسو، يكون الأفراد الذين لا يمكنهم دفع ثمن احتياجاتهم الأساسية أكثر عرضة لمواجهة مشاكل متعلقة بالأراضي من الأشخاص الذين يفوقونهم ثراء⁽²⁰⁾. ومن الواضح أنه يلزم الأخذ بنهج متعدد الجوانب لدى محاولة فهم الاحتياجات في مجال العدالة⁽²¹⁾.

12 - ويحتاج الأمر إلى مزيد من البيانات لفهم المسارات التي يسلكها الناس في سعيهم لتحقيق العدالة. وفي عام 2019، اعتمد مؤشر جديد (3-3-16) لاستخدامه في تتبع التقدم المحرز بشأن تحقيق الغاية 3-16 من غايات أهداف التنمية المستدامة. ويقاس هذا المؤشر "نسبة السكان الذين عانوا من نزاع خلال العامين الماضيين والذين استفادوا من إحدى الآليات الرسمية أو غير الرسمية لتسوية المنازعات، حسب نوع الآلية". وفي وقت كتابة هذا التقرير في تموز/يوليه 2023، كان عدد قليل جداً من الدول الأعضاء قد أفاد رسمياً فيما يتعلق بالمؤشر⁽²²⁾. وعندما تتوفر البيانات، سيلقي هذا المؤشر ضوءاً مهماً على الآليات التي يستخدمها الناس لحل نزاعاتهم.

13 - غير أن الاستقصاءات المتعلقة بالاحتياجات القانونية توفر بالفعل بعض الأدلة على أنواع الخدمات التي تنجح - أو تفشل - في حل مشاكل الأشخاص في مجال العدالة. وتتمثل إحدى الرؤى الرئيسية التي

(15) انظر OECD and Open Society Foundations, *Legal Needs Surveys and Access to Justice* (Paris, 2019), pp. 32 and 33.

(16) المرجع نفسه.

(17) Indonesia Judicial Research Society and others, *Legal Needs Survey in Indonesia 2019 in Lampung and South Sulawesi Provinces* (Jakarta, 2020), p. 2.

(18) انظر The Hague Institute for Innovation of Law and Institute for the Advancement of the American Legal System, *Justice Needs and Satisfaction in the United States of America 2021: Legal Problems in Daily Life*, p.8 ومساهمة الرابطة الأمريكية للجنة الحقوقيين الدولية.

(19) انظر The Hague Institute for Innovation of Law, *Justice Needs and Satisfaction in Tunisia 2023: Legal Problems in Daily Life* (2023), p. 6.

(20) انظر The Hague Institute for Innovation of Law, *Justice Needs and Satisfaction in Burkina Faso 2022: Legal Problems in Daily Life* (2022), p. 60.

(21) انظر Kathryn M. Young and Katie R. Billings, "An intersectional examination of U.S. civil justice problems", *Utah Law Review*, vol. 2023, No. 3 (2023).

(22) مساهمة مجموعة الرواد من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة.

تتمخض عنها في أن الكثيرين لا يعتمدون على مؤسسات العدالة الرسمية. فلم يذكر سوى 17 في المائة ممن أجابوا على الاستقصاءات العالمية التي أجراها مشروع العدالة العالمية فيما يتعلق بالاحتياجات القانونية أنهم سيعرضون المشاكل القانونية على إحدى السلطات أو على طرف ثالث آخر للوساطة أو الفصل فيها⁽²³⁾. ويعني هذا أن مشاركة القضاة والمحامين قد تقتصر على قلة صغيرة من مشاكل العدالة في العالم.

14 - وهناك كثير من الأسباب التي تجعل الناس لا يعرضون مشاكلهم القانونية على نظم العدالة الرسمية. فقد يكون ثمة ندرة في المحامين أو قد يتركزون في المدن⁽²⁴⁾. وتتفاوت نسبة المحامين إلى السكان بشكل كبير في أنحاء العالم: من محام واحد لكل 125 635 شخصاً في بوركينيا فاسو إلى محام واحد لكل 9 073 شخصاً في فييت نام وواحد لكل 260 شخصاً في اليونان⁽²⁵⁾. وبالمثل، فإن المحاكم قليلة ومتباعدة في العديد من البلدان، ولا سيما في المناطق الريفية، وقد تكون وسائل النقل العام القليل التكلفة محدودة أو معدومة لتيسير الوصول إلى تلك المحاكم⁽²⁶⁾.

15 - وحتى عندما تكون أعداد المحامين كبيرة نسبياً، فإن هذا لا يترجم إلى توافر كاف للخدمات القانونية. وقد تكون الاستعانة بمحام باهظة التكلفة للغاية بالنسبة لغير الأثرياء، حتى في البلدان الصناعية⁽²⁷⁾. ففي الولايات المتحدة، حيث يوجد محام واحد لكل 249 شخصاً، لا يكلف معظم الأشخاص ذوي الدخل المنخفض أنفسهم عناء طلب المساعدة القانونية، حيث يقول أكثر من نصفهم إنهم لا يعرفون ما إذا كان بإمكانهم أن يجدوا محامياً أو أن يتحملوا تكاليفه في حالة احتياجهم إلى أحد المحامين⁽²⁸⁾.

16 - وهناك أسباب أخرى، أكثر تعقيداً، قد تجعل الناس يترددون في التعامل مع مؤسسات العدالة الرسمية. ففي بعض البلدان، قد يكون الأشخاص الذين يعانون عادةً من التمييز، بما في ذلك النساء، والفئات التي تتعرض للتمييز العرقي أو الإثني أو القومي، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمتليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية، من بين آخرين، ممثلين تمثيلاً ضعيفاً في صفوف المحامين وفي سلك القضاء. وقد يساور الأشخاص من هذه الفئات القلق من أن يجد العاملون في المهنة القانونية صعوبة في فهم المشاكل التي يواجهونها، بل قد يخشون أن يلقوا معاملة تمييزية، خاصة إذا كانت

(23) انظر World Justice Project, *Global Insights on Access to Justice: Findings from the World Justice Project General Population Poll in 101 Countries* (2019), p. 7 <https://www.worldjusticeproject.org/sites/default/files/documents/WJP-A2J-2019.pdf>.

(24) Ethan Roubenoff, Jasmijn Sloopjes and Irene Bloemraad, "Spatial and sociodemographic vulnerability: quantifying accessibility to health care and legal services for immigrants in California, Arizona and Nevada", *SOCIUS*, vol. 9 (2023).

(25) United Nations Office on Drugs and Crime and United Nations Development Programme, *Global Study on Legal Aid Country Profiles* (2016), pp. 69, 89 and 441.

(26) وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وصف قاض كبير متقاعد أحد المتقاضين كان يقوم برحلة ذهاباً وإياباً لمسافة 24 ميلاً سيراً على الأقدام للحضور في المحكمة. انظر Jamie Grierson, "Access to justice in family courts 'inadequate' says outgoing head", *The Guardian*, 27 July 2018.

(27) Bill Graveland, "A 'broken system': Canadians can't afford lawyers but don't qualify for legal aid", *The Canadian Press*, 6 December 2019.

(28) Legal Services Corporation, *The Justice Gap: the Unmet Civil Legal Needs of Low-Income Americans* (2022), p. 8.

هذه المعاملة منتشرة على نطاق واسع. وقد تكون نظم العدالة الرسمية أيضاً غير مجهزة لإشراك المجتمع الأوسع نطاقاً، لا سيما عندما تعمل بلغات غير مألوفة أو تتطلب الإلمام بالقراءة والكتابة أو الاتصال بالإنترنت.

17 - وبالنظر إلى حجم الفجوة القائمة في مجال العدالة، من الواضح أنه يلزم إحداث تحول كبير وعاجل. ويتفق عدد متزايد من الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والباحثين على أنه ينبغي تحديد الحلول من منظور أولئك الذين يسعون إلى حل مشاكلهم القضائية⁽²⁹⁾. وتشدد نُهج العدالة المتمحورة حول الإنسان هذه على أن التغييرات التي تجري من القمة إلى القاعدة، استناداً إلى ما يعتقد الخبراء أنه الأفضل، تخاطر بتكرار المشاكل المحددة أعلاه. وعلاوة على ذلك، فإن التسليم بأهمية قدرة الأفراد على حل معضلاتهم الخاصة في مجال العدالة يعترف بكرامتهم الإنسانية الأساسية وقدرتهم على التأثير، كما أن الاستفادة من خبراتهم تُعد بإطلاق العنان للابتكار.

18 - وقد أُوجزت مبادئ العدالة المتمحورة حول الإنسان على النحو التالي:

- (أ) جعل الأشخاص واحتياجاتهم في مجال العدالة محورياً لنظم العدالة؛
- (ب) حل المشاكل المتعلقة بالعدالة؛
- (ج) تحسين السير في إجراءات العدالة؛
- (د) استخدام العدالة لأغراض الوقاية وتعزيز المصالحة؛
- (هـ) تمكين الناس من الوصول إلى الخدمات والفرص⁽³⁰⁾.

19 - وتركز العدالة المتمحورة حول الإنسان على المشاكل التي يواجهها الناس في حياتهم اليومية وأنواع الخدمات والأدوات القانونية التي يحتاجونها لحل تلك المشاكل. ويسعى هذا النوع من العدالة إلى التعلم من البيانات الجيدة النوعية، ومنع المشاكل القانونية - وليس الاقتصار على معالجتها - وضمان معرفة الناس لحقوقهم وإمكان وصولهم إلى العدالة لتبرئتهم والأخذ في نُظم العدالة بالابتكار المنطلق من القاعدة وبالدروس المستفادة ممن يُستبعدون من حماية القانون في كثير من الأحيان⁽³¹⁾. ويمثل التمكين القانوني أحد الابتكارات الرئيسية في مجال العدالة المتمحورة حول الإنسان ويمكن أن يوسع إمكانية الوصول إلى العدالة. وسيؤدي

(29) أقرت أكثر من 60 دولة عضواً مبادئ العدالة المتمحورة حول الإنسان من خلال إعلان لاهاي بشأن تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة بحلول عام 2030؛ وإعلان بوينس آيرس بشأن تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة؛ وخطة العمل المشتركة لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة بشأن تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة في البلدان المتأثرة بالنزاعات؛ والرسالة المشتركة الموجهة إلى الأمين العام بشأن إعادة تصور العقود الاجتماعية التي أقرها الاجتماع الوزاري المعني ببناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من خلال توفير العدالة للجميع، الذي عقد في 14 نيسان/أبريل 2021؛ واعتماد مؤتمر وزراء العدل في الدول الأيبيرية - الأمريكية للرسالة المشتركة؛ وجدول أعمال ريغا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن توفير العدالة: إحداث تحول في العدالة من أجل إبرام عقد اجتماعي نابض بالحياة؛ والبيان المشترك لمؤتمر القمة من أجل الديمقراطية ودعوته إلى العمل بشأن سيادة القانون والعدالة المتمحورة حول الإنسان. انظر Kelechi Achinonu and others, "From justice for the few to justice for all: a model for high-ambition action to deliver the SDGs" (United Nations Foundation, 2023), p. 9.

(30) المرجع نفسه.

(31) مقابلات؛ مساهمة مقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة.

الأخذ بالتمكين القانوني إلى زيادة الزخم نحو تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، في وقت يتخلف فيه العالم فيما يتعلق بهذا الالتزام الحاسم من التزامات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثالثاً - المعايير القانونية: إمكانية الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية

20 - الحق في الوصول إلى العدالة مستمد من المادة 8 (الحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال) والمادة 10 (الحق في الحصول على محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ونزيهة) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن المواد 2 (3) (الحق في سبيل انتصاف فعال)؛ و 14 (الحق في المساواة والمحاكمة العادلة أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة، والحق في المساعدة القانونية) و 26 (الحق في المساواة أمام القانون والمساواة في التمتع بحماية القانون) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والمساواة أمام القانون محمية أيضاً بموجب أحكام المعاهدات الأساسية المتعلقة بعدم التمييز، بما فيها المادة 15 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمادة 5 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة 5 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمادة 18 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتؤكد المادة 34 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية حق الشعوب الأصلية في تعزيز "نظمها أو عاداتها القانونية" وتطويرها والحفاظ عليها، وتعترف المادة 40 بحق تلك الشعوب في الوصول إلى إجراءات عادلة ومنصفة لحل النزاعات وفي سبيل انتصاف فعالة من أي تعدد على حقوقها الفردية والجماعية.

21 - وتوضح المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن من يواجهون تهماً جنائية لهم الحق في الاستعانة بمحام من اختيارهم، وأن يجري توفير مساعدة قانونية مجانية لمن لا يستطيعون دفع أجر عن ذلك. وقد جرى تطوير هذا الحق من خلال مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبيل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، وأوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن الدول ملزمة أيضاً بتقديم المساعدة القانونية المجانية في بعض القضايا المدنية لمن هم في حاجة مالية⁽³²⁾.

22 - وقد أكد المقررون الخاصون السابقون على ما لإمكانية الوصول إلى العدالة من أهمية محورية لضمان حقوق الإنسان للجميع. وأوضح المقرر الخاص السابق لياندر ديسبوي أنه "يُكمن تعقيد مسألة إمكانية الاحتكام إلى القضاء وغناها القانوني في أنها في حد ذاتها حق، وفي الوقت ذاته وسيلة تتيح استعادة ممارسة الحقوق التي قد كانت مجهولة أو منتهكة"⁽³³⁾. وقد شدد المقررون السابقون على أن الدول مسؤولة عن كفالة الوصول إلى العدالة⁽³⁴⁾، دون تمييز، لأي فرد يوجد داخل إقليم الدولة أو يخضع لولايتها⁽³⁵⁾.

23 - وعلاوة على ذلك، وجد المقررون السابقون أن هناك حاجة إلى تقديم المساعدة القانونية لضمان إمكانية الوصول إلى العدالة عندما تكون حقوق الإنسان معرضة للخطر⁽³⁶⁾. وأشارت المقررة الخاصة

(32) انظر CCPR/C/GC/32، الفقرة 10.

(33) انظر A/HRC/8/4، الفقرة 17.

(34) انظر A/HRC/47/35، الفقرة 109.

(35) انظر A/HRC/23/43 و A/HRC/23/43/Corr.1، الفقرة 43.

(36) المرجع نفسه، الفقرة 35.

السابقة غابرييلا كنول إلى مجموعة واسعة من الحقوق التي تتطلب مساعدة قانونية لحمايتها، ومنها الحقوق المتعلقة بعدم التعرض للإخلاء القسري والتمييز والتعذيب، فضلاً عن الحقوق التي تنشأ في قانون العقود والملكية والضرر، و "المفاهيم المعادلة في مجال القانون الإداري، مثل إنهاء خدمات موظفي الخدمة المدنية أو تحديد مزايا الضمان الاجتماعي الخاصة بهم"⁽³⁷⁾. وشدّد العديد من المقرررين الخاصين، بمن فيهم المقررون الخاصون المعنيون بالتمييز العنصري⁽³⁸⁾، وحقوق المهاجرين⁽³⁹⁾، وحرية تكوين الجمعيات⁽⁴⁰⁾، على أهمية المساعدة القانونية والاتصال بمحامٍ لحماية الحقوق في إطار ولاياتهم. وشدّدت المقررة الخاصة السابقة كنول على أن "الحق في المساعدة القانونية" هو "حق وضمان إجرائي أساسي يكفل ممارسة حقوق الإنسان الأخرى"⁽⁴¹⁾.

24 - ومع تسليم المقررة الخاصة السابقة كنول بأن المحامين يؤدّون دوراً مركزياً في ضمان توفير المساعدة القانونية، سلطت الضوء أيضاً على الدور الهام الذي يؤديه المساعدون القانونيون في تقديم هذه الخدمات. وأشارت إلى أن المساعدين القانونيين يشكلون مضاعفين للقوة حيث توجد ندرة في المحامين أو يكونون مثقلين بالأعباء، و "غالبا ما ... تتاح لهم، بحكم عيشهم وعملهم بصفة دائمة داخل المجتمع، معرفة مباشرة بحالته واحتياجاته"⁽⁴²⁾.

رابعاً - التمكين القانوني لضمان وصول الجميع إلى العدالة

ألف - تعريف التمكين القانوني

25 - التمكين القانوني هو نهج يتّخذ لتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى العدالة من خلال وضع القانون في أيدي من هم أكثر تأثراً بالظلم بشكل مباشر⁽⁴³⁾. وقد أوجز في أنه الجهد المبذول لضمان أن يتمكن الناس من معرفة القانون واستخدامه وتشكيله لتحقيق العدالة⁽⁴⁴⁾. وحيثما يجري استخدام القانون للقمع أو الإيذاء، يسعى شكل بالغ الأهمية من أشكال التمكين القانوني أيضاً إلى إحداث تحوّل في القانون من خلال بناء قدرة المجتمع على المطالبة بإجراء تغيير منهجي⁽⁴⁵⁾. ويشمل التمكين القانوني النقاطعية،

(37) المرجع نفسه، الفقرة 37.

(38) انظر A/74/321.

(39) انظر A/73/178/Rev.1.

(40) انظر A/HRC/47/24.

(41) انظر A/HRC/23/43 و A/HRC/23/43/Corr.1، الفقرة 28.

(42) المرجع نفسه، الفقرة 71.

(43) انظر Stephen Golub, "Beyond rule of law orthodoxy: the legal empowerment alternative", *Carnegie Papers, Rule of Law Series*, No. 41 (Carnegie Endowment for International Peace, 2003) وانظر أيضاً المساهمة المقدمة من راشيل م. غيسيلكويسيت.

(44) مساهمة من ناماتي؛ والمقابلات؛ ومشاورة، منطقة أمريكا الشمالية.

(45) انظر Gráinne de Búrca, "Margaret Satterthwaite", في *Critical legal empowerment for human rights*, Anuradha و ed., *Legal Mobilization for Human Rights* (Oxford, Oxford University Press, 2021), p. 89 Joshi, Marta Schaaf and Dina Zayed, "The use of legal empowerment to improve access to quality health services: a scoping review", *International Journal for Equity in Health*, vol. 21, No. 1 (2022).

ويتصدى للطرق المختلفة التي يتجلى بها الظلم في جميع أشكال التمييز على الصعيدين المجتمعي والفردى⁽⁴⁶⁾.

26 - وقد نشأ التمكين القانوني في مواقع تتسم بالظلم الجسيم، وكثيراً ما يتولى قيادة جهود التمكين القانوني مساعدون قانونيون من المجتمعات المحلية - أي، أفراد من المجتمعات المتأثرة يستخدمون القانون في سبيل تعزيز حقوق المجتمع. وحسب ما تشير إليه ديباجة إعلان كمبالا بشأن المساعدين القانونيين المجتمعيين، فإن "المساعدين القانونيين المجتمعيين نشطون في أفريقيا منذ عقود، على الأقل منذ خمسينات القرن العشرين، عندما بدأ المساعدون القانونيون في مساعدة السود في جنوب أفريقيا على التعامل مع قوانين الفصل العنصري ومقاومتها". وكان المساعدون القانونيون المجتمعيون ضروريين أيضاً في فترة الخضوع للأحكام العرفية في الفلبين خلال سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين، عندما اضطلع الدعاة "باستحداث استراتيجية لتدريب المساعدين القانونيين ونشرهم بغرض تقديم الإسعافات الأولية في مجال المساعدة القانونية" مستخدمين في ذلك "استراتيجيات من قبيل مرافقة من يُحتمل احتجازه إلى مركز الاحتجاز لمساعدته على تجنب التعذيب أو الإعدام خارج نطاق القضاء"⁽⁴⁷⁾.

27 - وقد أثبت التمكين القانوني قيمته على مر السنين⁽⁴⁸⁾. وخلص استعراض للأدلة في هذا المجال إلى أن التمكين القانوني فعّال في مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية على فهم حقوقهم وكيفية الدفاع عنها وأن له تأثيراً ملموساً على السياسات القانونية والممارسات المؤسسية والقانون ذاته⁽⁴⁹⁾. وهناك حاجة إلى مزيد من البحوث، ولكن يجري القيام بجهود هامة حالياً في هذا المجال⁽⁵⁰⁾.

باء - أساليب ونُهُج التمكين القانوني

28 - يشمل التمكين القانوني مجموعة واسعة من النُهُج المتبعة لتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة. ويدرس هذا الفرع بعضاً من الأساليب السائدة، بدءاً بالابتكار الأكثر تأثيراً، وهو: توسيع نطاق النظام البيئي القانوني لكي يضمّ العاملين في مجال العدالة المجتمعية.

(46) انظر Ariadna M. Godreau-Aubert, "Lawyering in times of peril: legal empowerment and the relevance of the legal profession", *New York University Law Review*, vol. 97, No. 6 (2022), p. 1,608.

(47) انظر Jennifer Franco, Hector Soliman and Maria Roda Cisnero, "Community-based paralegalism in the Philippines: from social movements to democratization", Justice and Development Working Paper Series (World Bank, 2014), p. 5.

(48) انظر Laura Goodwin and Vivek Maru, "What do we know about legal empowerment? mapping the evidence", *Hague Journal on the Rule of Law*, vol. 9 (2017) و Rachel M. Gisselquist, "Legal empowerment and group-based inequality", *The Journal of Development Studies*, vol. 55, No. 3 (2019) و Mark Weston, "The benefits of access to justice for economies, societies and the social contract: a literature review" (Open Government Partnership and Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, 2022).

(49) Goodwin and Maru, "What do we know about legal empowerment?" (انظر الحاشية 48).

(50) انظر Rebecca L. Sandefur, Matthew Burnett and Julia Dos Santos Drummond, "People-centred access to justice research: a global perspective" (يصدر قريباً)؛ و Namati, "Empowerment" (متاح في الموقع <https://namati.org/network/learning/learning-agenda/> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023)).

1 - توسيع نطاق النظام البيئي القانوني

29 - هؤلاء العاملون في مجال العدالة المجتمعية، الذين تُطلق عليهم أسماء مختلفة، فيقال لهم المساعدون القانونيون المجتمعيون، والمدافعون عن العدالة، والمدافعون القانونيون على مستوى القاعدة الشعبية، والمحامون الحفاة، ليسوا عموماً من خريجي الجامعات الحاصلين على درجات مهنية في القانون، كما أنهم ليسوا، كالمحامين، أعضاء معتمدين في نقابة المحامين. فهم، بدلاً من ذلك، يتلقون في العادة تدريباً أضيّق نطاقاً - من منظمات المجتمع المدني والمحامين أو أكاديميات التدريب أو الوكالات الحكومية - في مجالات محددة من القانون وعلى مهارات مثل التفاوض وتنظيم المجتمع والدعوة، فضلاً عن طريقة عمل مؤسسات العدالة ذات الصلة أو المؤسسات القطاعية الأخرى. وهم، بعد تدريبهم، يرفعون مستوى الوعي بالحقوق والقوانين والسياسات؛ ويساعدون الأشخاص على تلمّس طريقهم في العمليات القانونية والإدارية سعياً وراء سبل الانتصاف؛ ويدعمون مشاركة المجتمعات المحلية في إصلاح القوانين والسياسات⁽⁵¹⁾. وكثيراً ما يكونون أعضاء في المجتمعات التي يخدمونها، وكثيراً ما يعيشون فيها، بينما يعمل بعضهم في مراكز متنقلة أو ينتقلون ليكونوا على مقربة من المجتمعات التي تواجه الظلم⁽⁵²⁾.

30 - وثمة نُهج مختلفة لضمان قيام العاملين في مجال العدالة المجتمعية بتقديم خدمات جيدة تستند إلى المعارف والمهارات المناسبة ولإمكان تعرّف المستهلكين على العاملين الأكفاء. وفي بعض البلدان، يُدرج الاعتراف القانوني الرسمي في التشريعات أو اللوائح الخاصة بالمساعدة القانونية⁽⁵³⁾. وفي بلدان أخرى، تقوم الوكالات ذات الصلة بمنح الاعتراف القانوني⁽⁵⁴⁾. وفي كثير من البلدان، لا يزال أفضل نهج للتعرف على العاملين المدربين في مجال العدالة قيد الإعداد⁽⁵⁵⁾. وتتباين العلاقة بين العاملين في مجال العدالة المجتمعية والمحامين أيضاً على نطاق الولايات القضائية: ففي بعض الأحيان يضطلع المحامون بالإشراف المباشر على العاملين في مجال العدالة المجتمعية، وأحياناً يقوم هؤلاء العاملون بوظائفهم بشكل مستقل. ومن المهم التمييز بين نوع الخدمات التي يقدمها المحامون المؤهلون والخدمات التي يقدمها العاملون في مجال العدالة المجتمعية. وينبغي أن يتّجه التنظيم نحو كفالة حصول من يحتاجون إلى دعم قانوني على مساعدة جيدة عن طريق التمييز بين الخدمات التي يستطيع مقدمو الخدمات تقديمها، مع توسيع النظام البيئي للقادرين على تقديم الخدمات وجعل هذه الخدمات أيسر منالاً.

31 - ويعمل العاملون في مجال العدالة المجتمعية أحياناً في قطاعات محددة: فـ “محامو السجون” في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هم أفراد مسجونون غير حاصلين بصفة عامة على أي تدريب قانوني

(51) مساهمات مقدمة من ناماتي، ومعهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية، ومعهد الدفاع عن الحق في الدفاع في البرازيل؛ مشاورات مع الممارسين المقيمين في مناطق أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(52) مشاورة، منطقة أوروبا ووسط آسيا.

(53) انظر Vivek Maru and Varun Gauri (eds.), *Community Paralegals and the Pursuit of Justice* (Cambridge, Cambridge University Press, 2018), p. 9.

(54) كما هو الحال في الفلبين. انظر Franco, Soliman and Cisneros, “Community-based paralegalism in the Philippines” (انظر الحاشية 47).

(55) كما هو الحال في الولايات المتحدة. انظر Michael Houlberg and Natalie Anne Knowlton, “Allied legal professionals: a national framework for program growth” (Institute for the Advancement of the American Legal System at the University of Denver, 2023).

رسمي قبل سجنهم، ولكنهم يتعلمون المهارات القانونية والقانون الموضوعي من أجل الدفاع عن أنفسهم وعن حقوق أقرانهم⁽⁵⁶⁾. ويعمل العاملون في مجال العدالة المجتمعية والمحامين معاً في السجون في الهند وفي سيراليون، كما أن لهم وجوداً في مراكز الشرطة، مما يسمح لهم بتقديم المساعدة في وقت الاعتقال⁽⁵⁷⁾. وفي الفلبين، تقوم منظمات المجتمع المدني أو الوكالات الحكومية بتدريب العاملين في مجال العدالة المجتمعية على مساعدة المجتمعات المحلية التي تعاني من مشاكل قانونية أساسية، والعمل كأوصياء مجتمعيين على حفظ الغابات، والممارسة أمام محاكم الإصلاح الزراعي ولجان العمل⁽⁵⁸⁾. وفي بلدان شديدة التنوع مثل أوغندا وزمبابوي وسيراليون وغيانا وليبيريا وموزامبيق، يعمل العاملون المدربون في مجال العدالة المجتمعية للدفاع عن حقوق المجتمعات المحلية أو الشعوب الأصلية في الأراضي⁽⁵⁹⁾. ويجري تدريب العاملين في مجال العدالة المجتمعية على تقديم الدعم في القضايا للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والمشردين داخلياً في مجموعة متنوعة من البلدان، ومنها الأردن وإندونيسيا وأوكرانيا وتايلند وتركيا وكولومبيا وكينيا ولبنان ومصر والولايات المتحدة⁽⁶⁰⁾. ويقدم العاملون في مجال العدالة المجتمعية الخاصة تحديداً بالقطاعات الصحية الدعم في بلدان بجميع المناطق، بما في ذلك في إندونيسيا وغواتيمالا وكينيا وموزامبيق والهند⁽⁶¹⁾. ويقدم العاملون في مجال العدالة المجتمعية الدعم للضحايا الناجين من العنف الجنسي والجنساني في جميع المناطق⁽⁶²⁾. وهم يعملون كذلك على تعزيز حقوق المجتمعات المحلية في سياق حالة الطوارئ المناخية⁽⁶³⁾،

(56) مساهمة مقدمة من مبادرة محاميي السجون في الولايات المتحدة؛ ومقابلات.

(57) مشاوررة، منطقة آسيا. في سيراليون، تقوم منظمة المساعدة في الدفاع AdvocAid بتدريب المساعدين القانونيين من أجل تقديم الدعم في السجون ومراكز الشرطة (انظر <https://advocaidsl.org>).

(58) انظر 22 p, *Maru and Gauri, Community Paralegals and the Pursuit of Justice*, (انظر الحاشية 53)؛ ومقابلات.

(59) المرجع نفسه، الصفحة 7؛ ومقابلات.

(60) انظر Emily E. Arnold-Fernández, "Refugee legal empowerment: from accompaniment to justice" (New York University Center on International Cooperation, 2022)؛ ومقابلات.

(61) مقابلات؛ Ellie Feinglass, Nadja Gomes and Vivek Maru, "Transforming policy into justice: the role of health advocates in Mozambique", *Health and Human Rights Journal*, 22 September 2016 الموقع: <https://www.hhrjournal.org/2016/09/transforming-policy-into-justice-the-role-of-health-advocates-in-mozambique/> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023).

(62) النسبة المئوية للمشاركين من المشاورات الإقليمية الذين يعملون في مجال العنف الجنسي والجنساني كما يلي: 71 في المائة في أفريقيا؛ و 56 في المائة في آسيا؛ و 54 في المائة في أمريكا اللاتينية؛ و 25 في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم تتمكن المقررة الخاصة من جمع هذه البيانات من المشاورات الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى أو أمريكا الشمالية، ولكن الممارسين أشاروا خلال تلك المشاورات إلى قيامهم بالعمل في مجال العنف الجنسي والجنساني.

(63) انظر، على سبيل المثال، Erica Sánchez, "Activists around the world are fighting for climate justice. How Is This Rights Champion Helping?", *Global Citizen*, 11 June 2021 الموقع <https://www.globalcitizen.org/en/content/climate-justice-vivek-maru-namati/> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023)؛ و "Godreau-Aubert "Lawyering in times of peril" (انظر الحاشية 46)؛ ومشاوررة، منطقة أمريكا اللاتينية.

وفي مواجهة الكوارث⁽⁶⁴⁾، وفي أثناء النزاع المسلح⁽⁶⁵⁾. ويعمل هؤلاء على الدفاع عن الحقوق فيما يتعلق بالدول والشركات، ورغم تركيزهم على النظم القانونية الوطنية، فإن بعض الجهود التي يبذلونها تستهدف أيضاً جهات فاعلة دولية أو خارج الحدود الإقليمية⁽⁶⁶⁾.

32 - وفي بعض الأحيان يجري تمكين العاملين في مجال العدالة المجتمعية من العمل في جميع القطاعات وقد يتمتعون بالاعتراف بهم - إما من قبل الدولة أو من قبل مؤسسات محددة - كمتخصصين يمكنهم تمثيل الآخرين في الإجراءات الرسمية⁽⁶⁷⁾. وفي الولايات المتحدة، يتزايد الاعتراف بأن العاملين في مجال العدالة المجتمعية يتمتعون بسلطة القيام بممارسة قانونية محدودة، كثيراً ما تركز على قانون الأسرة، والنزاعات بين الملاك والمستأجرين، وديون المستهلكين وغيرها من المجالات التي تشتد فيها الحاجة إليهم⁽⁶⁸⁾. ويمكن للأفراد المعتمدين أيضاً تمثيل المهاجرين أمام قضاة الهجرة وصانعي القرار الإداري في الولايات المتحدة⁽⁶⁹⁾، وهو سياق لا توفر فيه الدولة التمثيل القانوني رغم تأثيره الكبير على النتائج⁽⁷⁰⁾. وفي كينيا، يقدم العاملون في مجال العدالة المجتمعية الدعم القانوني في الخطوط الأمامية للمجتمعات الفقيرة - وكثيراً ما يكون ذلك في المستوطنات العشوائية⁽⁷¹⁾ - منذ سبعينات القرن العشرين، واعترف بهم رسمياً في الأونة الأخيرة كمقدمين للمساعدة القانونية⁽⁷²⁾. والعاملون في مجال العدالة المجتمعية معترف بهم رسمياً -

(64) انظر "Godreau-Aubert, "Lawyering in times of peril" (انظر الحاشية 46).

(65) انظر Borys Grachov, "Ukrainian LGBTI activist on breaking down barriers to health despite deadly conflict", the Global Fund, 16 May 2022.

(66) مقابلات؛ و "Satterthwaite, "Critical legal empowerment" (انظر الحاشية 45).

(67) كما هو الحال في الفلبين. مساهمة مقدمة من معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية؛ ومشاورة، منطقة أوروبا ووسط آسيا.

(68) انظر Michael Houlberg and Janet Drobinske, *The Landscape of Allied Legal Professional Programs in the United States* (Institute for the Advancement of the American Legal System at the University of Denver, 2022).

(69) انظر "United States Department of Justice, "Recognition & Accreditation (R&A) Program" متاح في الموقع: <https://www.justice.gov/eoir/recognition-and-accreditation-program> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023). وتوجد برامج واعدة لإعداد هؤلاء الممثلين. انظر، على سبيل المثال، Villanova University, "Villanova interdisciplinary immigration studies training for advocates" متاح في الموقع <https://www1.villanova.edu/university/professional-studies/academics/professional-education/viista.html>

(70) انظر Donald Kerwin and Evin Millet, "Charitable legal immigration programs and the US undocumented population: a study in access to justice in an era of political dysfunction", *Journal on Migration and Human Security*, vol. 10, No. 3 (2022).

(71) مقابلات؛ ومشاورة، منطقة أفريقيا.

(72) انظر Annette Mbogoh, "Pouring new wines in old wineskins: State capture, contestations and conflicting understanding of the paralegalism in Kenya with the advent of the Legal Aid Act 2016", *Egerton Law Journal*, vol. 1, No. 1-192 (2021), p. 161.

إما بشكل عام أو في قطاعات محددة - في عدد من البلدان الأخرى، ومنها إندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مولدوفا وزامبيا وسيراليون والصين والفلبين وملاوي ونيوزيلندا⁽⁷³⁾.

33 - وفي جميع أنحاء العالم، يتوسع النظام البيئي القانوني، حيث يعكف العاملون في مجال العدالة المجتمعية على رَأب الفجوة الماثلة في العدالة وتوفير الأدوات التي تلزم المجتمعات المحلية لحل مشاكلها القانونية، الكبيرة منها والصغيرة. ولا يحلُّ هؤلاء المدافعون عن العدالة محلَّ المحامين. فالحق في الاستعانة بمحامٍ، والقدرة على الاتصال بمحامٍ من اختيار الفرد، والحق في التمتع بالمساعدة القانونية [حقوق] منصوص عليها في قانون حقوق الإنسان⁽⁷⁴⁾. ويُعزى ذلك لسبب وجيه: فعندما تُلقِي الدولة بكامل ثقلها، يستحق الفرد أن يكون له محامٍ مستقل يتسم بالكفاءة وعلى خُلُق. ويجب أن تكفل الدولة هذا الحق. وتشدّد المقررة الخاصة على أن الجهود الرامية إلى توسيع النظام البيئي القانوني يجب ألا تُفهم على أنها وسيلة لتجنب أو إضعاف الحق في الاستعانة بمحامٍ بموجب قانون حقوق الإنسان.

34 - وكثيراً ما تُعقد مقارنة بين العاملين في مجال العدالة المجتمعية والممرضات أو العاملين في مجال الصحة المجتمعية. ويعمل العاملون في مجال العدالة المجتمعية، شأنهم كشأن هؤلاء المهنيين، بمثابة مضاعفين للقوة، حيث يقدمون الإسعافات الأولية القانونية للمجتمعات المهمشة والمعرولة والمستبعدة. وهؤلاء المدافعون عن العدالة، الذين يندمجون في المجتمعات التي يخدمونها، وكثيراً ما ينتمون إليها، يجلبون إليها أيضاً خبرة خاصة من قبيل معارف الشعوب الأصلية وأساليب حل المشاكل المستمدة من العُرف ومن الابتكار على حد سواء⁽⁷⁵⁾. وهم يوسعون نطاق الخيارات المتاحة لمن يواجهون مشاكل قانونية ويحولون الأشخاص إلى محامين عندما تدعو الحاجة إلى الخبرة الفنية⁽⁷⁶⁾. ومن خلال عملهم في القضايا على الصعيدين الفردي والمجتمعي، يتعلمون أين تكون النظم القانونية ضعيفة أو معطلة ويمكنهم اقتراح حلول مصمّمة من القاعدة إلى القمة⁽⁷⁷⁾.

(73) انظر (2019) “China: community paralegals: recognition & financing”، Namati، و “Indonesia: community paralegals: recognition & financing” (2019) و “Malawi: community paralegals: recognition & financing” (2019) و “Moldova: community paralegals: recognition & financing” (2019) و “New Zealand: community paralegals: recognition & financing” (2019)، و “Sierra Leone: community paralegals: recognition & financing” (2019) و “Philippines: community paralegals: recognition & financing” (2019) (متاح في الموقع التالي: <https://namati.org/resources/community-paralegals-recognition-and-financing/>). انظر أيضاً Helen Dancer، “Power and rights in the community: paralegals as leaders in women’s legal empowerment in Tanzania”، Robert Nanima and (2018) *Feminist Legal Studies*, vol. 26، و Ebenezer Durojaye، “The legal recognition of paralegals in Africa: lessons, challenges and good practices”، Dullah Omar Institute for Constitutional Law, Governance and Human Rights and the African Centre of Excellence for Access to Justice (2021) (متاح في الموقع: <https://reformar.co.mz/publicacoes/legal-recognition-of-paralegals-in-africa.pdf>).

(74) انظر المناقشة في الفقرات 20-23.

(75) مقابلات.

(76) مشاورات، منطقتا آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى.

(77) مقابلات.

35 - ويساعد العاملون في مجال العدالة المجتمعية أيضاً على إضفاء الطابع الديمقراطي على سيادة القانون. وتؤثر القواعد والمعايير والعمليات القانونية على حياة الناس اليومية بطرق كبيرة وصغيرة على حد سواء. وعندما تفهم المجتمعات المحلية النظم القانونية التي تؤثر عليها، فمن المرجح أن تستخدم القانون كأداة لتحقيق أهدافها في الحياة. وعندما تواجه المجتمعات المهمشة نُظماً تتسم بالتمييز أو الإقصاء أو التجريم خلال بذلها الجهود للنهوض بحقوقها، فإنها تطالب بتغييرات من شأنها أن تُحدث تحولاً في السلطة القائمة داخل تلك الهياكل أو تحقق التوازن معها أو تنهض بمساءلتها.

2 - التعريف بالحقوق والتثقيف القانوني المجتمعي

36 - ينظم ممارسو التمكين القانوني أيضاً حملات "التعريف بالحقوق"، ويوفرون التثقيف القانوني المجتمعي وينشرون الوعي بالحقوق، ويشاركون في العمل الذي يهدف إلى ضمان أن يكون لدى الناس وعي نقدي فيما يتعلق بالقانون⁽⁷⁸⁾. وهذا العمل حاسم في أهميته: ففي استقصاء عالمي أجراه مشروع العدالة العالمية فيما يتعلق بالاحتياجات القانونية، وجد أن أقل من واحد من كل ثلاثة أشخاص (29 في المائة) يفهمون أن مشكلتهم ذات طابع قانوني بدل أن يُرجعوا إلى سوء الحظ أو يعتبروها مسألة مجتمعية⁽⁷⁹⁾. وعندما لا يعرف الناس أن سبل الانتصاف القانونية متاحة، فمن غير المحتمل أن يبحثوا عن تلك الحلول وقد يُحجمون عن التحدث علناً عن الظلم⁽⁸⁰⁾. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الانسلاخ عن المؤسسات العامة، التي يُنظر إليها على أنها متباعدة أو عديمة الصلة بالواقع أو حتى ضارية⁽⁸¹⁾. وقد يؤدي هذا الانفصال إلى غرس بذور السخط والاستقطاب، بل وحتى النزاع. ومن ناحية أخرى، عندما تعرف المجتمعات المحلية القانون وتفهم سبل استخدام الإجراءات القانونية، فإنها كثيراً ما تتجذب إلى علاقة ديمقراطية أعمق مع الدولة، وتتخرط في نهاية المطاف في الجهود الرامية إلى جعل النظم القانونية أيسر استعمالاً⁽⁸²⁾.

3 - الدعم المقدم عن طريق المرافقة والتوجيه والدعم الذاتي

37 - كثيراً ما تكون المجتمعات التي تواجه ظملاً مترسّخاً معزولة أو مهمشة وقد لا تتق في الكيفية التي تعمل بها نُظم العدالة أو لا تفهمها. وقد تتعرض للتمييز أو الوصم أو الرفض من جانب المؤسسات القانونية أو العاملين فيها أو قد تخشاهم. ولهذه الأسباب، تتدرج المرافقة والتوجيه ضمن الطرق الشائعة للتمكين القانوني، التي يسير من خلالها أفراد المجتمع المدربين على درب العدالة مع من يلتمسون المساعدة القانونية⁽⁸³⁾. وقد يشمل ذلك حضور جلسات المحاكم والإجراءات الإدارية والاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين⁽⁸⁴⁾. وفي هذه الظروف، يساعد العاملون في مجال العدالة المجتمعية على ضمان اتباع

(78) مقابلات؛ انظر المساهمات المقدمة من هيئة الادعاء البيئي في شيلي، ومنندى آسيا والمحيط الهادئ، ومركز مساعدة وحماية حقوق الطفل في نيبال، ومنظمة حماية حقوق اللاجئين (سواكا) في إندونيسيا، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في مصر، ومنظمة محامون بلا حدود في كندا.

(79) انظر Andersen, "What Is People-Centered Justice?" (انظر الحاشية 14).

(80) مقابلات.

(81) مشاورات، منطقتا أمريكا الشمالية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ومقابلات.

(82) مقابلات؛ ومشاورة، منطقة آسيا.

(83) انظر المساهمة المقدمة من رابطة تحرير المرأة والتضامن معها وتمتعها بالمساواة في مقدونيا الشمالية.

(84) مشاورات، مناطق أمريكا الشمالية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المسؤولين للإجراءات السليمة وعدم إساءتهم معاملة أولئك الذين يسعون إلى تحقيق العدالة أو قيامهم بالنيل منهم أو التقليل من شأنهم⁽⁸⁵⁾. كما أنهم "يجدون ذرائع قانونية للحصول على تعويضات" جنباً إلى جنب مع أعضاء المجتمع، وبذلك، يساعدون تلك المجتمعات على بناء "فهم أعمق وإحساس أقوى بالفعالية"⁽⁸⁶⁾. ويمكن أيضاً تدريب من يقدمون خدمات المرافقة على تقديم الدعم المعنوي أو الإسعافات الأولية النفسية للناجين من سوء المعاملة⁽⁸⁷⁾. وفي الوقت ذاته، يقدم "الموجهون القانونيون" الإرشاد بشأن النظم القانونية، والإجابات على الأسئلة الشائعة فيما يتعلق بما يمكن توقعه داخل المؤسسات، والمشورة لحل المشكلات بطرق خلاقة⁽⁸⁸⁾.

38 - والدعم الذاتي خدمة أخرى يقدمها عادة ممارسو التمكين القانوني⁽⁸⁹⁾. ويكتسب الدعم الذاتي أهمية أكبر في الولايات القضائية التي لا يستطيع فيها المساعدون القانونيون مجرد تقديم المشورة البسيطة المتعلقة بالمسائل القانونية خوفاً من الوقوع في ممارسة غير مأذون بها للقانون. وهو يستلزم توفير المواد القانونية، والإجابات عن الأسئلة الشائعة، والشرح المتمعم للإجراءات القانونية دون تقديم المشورة حسب الاحتياج الفردي. وقال أحد محاميي السجون السابقين في الولايات المتحدة إن هذا العمل "يتعلق بتعزيز مجتمعك من خلال التأكد من أن الأشخاص الموجودين بجانبك أقوى"⁽⁹⁰⁾.

4 - الرصد وجمع البيانات

39 - كثيراً ما تكون صورة المجتمعات التي تعاني من التمييز والتهميش والتجريم والإقصاء مشوهة أو مفقودة في البيانات الحكومية المتعلقة بنظم العدالة⁽⁹¹⁾. ولكن تصميم حلول العدالة المتمحورة حول الإنسان يتطلب بيانات عالية الجودة يمكن أن توضّح التحديات التي تواجهها تلك المجتمعات فيما يتعلق بالعدالة والموارد اللازمة لإيجاد الحلول⁽⁹²⁾. وليس من المستغرب إذن أن تستخدم هذه المجتمعات جمع البيانات والرصد لتوثيق الانتهاكات وتعزيز أعمال الحقوق⁽⁹³⁾. ففي غيانا، يقوم مجلس إحدى مقاطعات

(85) مشاورات، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(86) مقابلات.

(87) مشاورات، منطقة أوروبا ووسط آسيا.

(88) مساهمة مقدمة من منظمة الرابط القانوني؛ مشاورات، مناطق أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

(89) انظر The National Self-Represented Litigants Project (متاح في الموقع <https://representingy.ourselfcanada.com/> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023))؛ انظر أيضاً تقرير الرابطة الأمريكية للجنة الحقوق الدولية للاطلاع على بيانات عن المتقاضين الذين يمثلون أنفسهم.

(90) مقابلات.

(91) كثيراً ما تكون الطوائف المجرّمة، بما في ذلك طوائف المثليين والمشتغلين بالجنس ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، غير محسوبة أو مقدّرة أعدادها بأقل من الحقيقة (انظر Sara L.M. Davis, *The Uncounted: Politics of Data in Global Health* (Cambridge, Cambridge University Press, 2020), pp. 45–64). وتشير التقديرات إلى أن 5 في المائة من سكان العالم من الناحية الاقتصادية لا يجري حسابها في التعدادات الوطنية والدراسات الاستقصائية الرئيسية. وهذا يشمل الأشخاص في حالات التشرد والسجن أو رهن الاستشفاء، كما يشمل من يعيشون في المستوطنات العشوائية والعديد من الشعوب الأصلية (انظر Alex Cobham, *The Uncounted* (Hoboken, New Jersey, Wiley, 2020), pp. 157 and 158).

(92) مساهمات مقدمة من مجموعة الرواد من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة، ورابطة تحرير المرأة والتضامن معها وتمتعها بالمساواة في مقدونيا الشمالية، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ؛ ومقابلات.

(93) مقابلات.

الشعوب الأصلية بتدريب مراقبين من المجتمع المحلي على توثيق بعض الأنشطة من قبيل التعدين غير القانوني؛ ثم يستخدم المجلس هذه البيانات للمطالبة باتخاذ إجراءات حكومية لوقف تلك الأنشطة غير القانونية⁽⁹⁴⁾. وفي غواتيمالا، ترشح مجتمعات الشعوب الأصلية بعض الأفراد لتدريبهم على رصد الحق في الصحة⁽⁹⁵⁾. ويجمع هؤلاء المناصرون البيانات ويستخدمونها للدعوة من أجل توفير الخدمات الصحية بشكل أكثر إنصافاً. ويتبع القائمون بالدعوة في مجال الصحة في موزامبيق نهجاً مماثلاً⁽⁹⁶⁾. وبالشراكة مع المحامين، قد تستخدم المجتمعات المحلية الرصد وجمع البيانات أيضاً لتصميم طرق النقاضي الذي يحركه المجتمع وتعزيزها، كما هو الحال في الولايات المتحدة⁽⁹⁷⁾.

5 - تقديم الشكاوى والتظلمات والنقاضي الذي يقوده المجتمع

40 - لا تتطلب الوكالات الحكومية في كثير من الأحكام تقديم الشكاوى أو التظلمات عن طريق المحامين، مما يتيح مساحة للعاملين في مجال العدالة المجتمعية لجمع الأدلة والبحث عن سبل الانتصاف جنباً إلى جنب مع المجتمعات المحلية⁽⁹⁸⁾. ففي مقدونيا الشمالية، يعمل العاملون في مجال العدالة المجتمعية مع أفراد طائفة الروما من أجل الحصول على وثائق الهوية المطلوبة لأغراض الرعاية الصحية⁽⁹⁹⁾. وفي غواتيمالا، يستخدم العاملون في مجال العدالة المجتمعية آليات الانتصاف الرسمية لمعالجة مسألة توافر الأدوية والخدمات والتعاضد عن تقديم خدمات الإسعاف⁽¹⁰⁰⁾.

41 - وكذلك يمكن أن تكشف الأدلة التي يجمعها العاملون في مجال العدالة المجتمعية أنماط التمييز أو الانتهاكات الأخرى للقانون وتُظهرها، الأمر الذي يمكن أن يشكل أساساً للدعوة إلى إحداث تغيير منهجي. فعلى سبيل المثال، تمكن الناشطون في مجال الصحة في موزامبيق من معالجة ما يزيد على 1 000 تظلم في 27 مرفقاً صحياً. ومن خلال الانخراط في الدعوة استناداً إلى البيانات التي جمعوها، نجحوا أيضاً في النهوض بسبل الوصول إلى الخدمات وتحسين الرعاية الطبية⁽¹⁰¹⁾.

42 - وأخيراً، يمكن أن يؤدي جمع البيانات من قبل العاملين في مجال العدالة المجتمعية إلى تعزيز النقاضي الذي يحركه المجتمع المحلي، والذي توضع فيه طرق استراتيجية للنقاضي بهدف الدفاع عن حقوق

(94) انظر South Rupununi District Council, “*Wa wiizi wa kaduzu: our territory, our custom*” (متاح في الموقع <http://wapichanao.communitylands.org/index.html> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023))؛ انظر أيضاً Satterthwaite, “Critical legal empowerment” (انظر الحاشية 45).

(95) انظر Alison Hernandez and others, “ ‘History obligates us to do it’ : political capabilities of Indigenous grassroots leaders of health accountability initiatives in rural Guatemala”, *British Medical Journal Global Health*, vol. 7, No. 5 (2022).

(96) انظر Feinglass, Gomes and Maru, “Transforming Policy into Justice” (انظر الحاشية 61).

(97) مقابلات؛ ومشاورة، منطقة أمريكا الشمالية.

(98) مساهمتان مقدمتان من مركز الحقوق الإنجابية ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ.

(99) انظر Anuradha Joshi, “Legal empowerment and social accountability: complementary strategies toward rights-based development in health?”, *World Development*, vol. 99 (2017), pp. 165 and 166.

(100) انظر See Joshi, Schaaf and Zayed, “The use of legal empowerment to improve access to quality health services” (انظر الحاشية 45).

(101) Feinglass, Gomes and Maru, “Transforming Policy into Justice” (انظر الحاشية 61).

المجتمع⁽¹⁰²⁾. وفي هذه الحالات، يتولى الأشخاص الأكثر تضرراً من الظلم مسؤولية تحديد أهداف القضية ويمسكون بزمام المبادرة في رصد الإنفاذ⁽¹⁰³⁾. وهذا "يقتضي إعادة تصور العلاقة بين المحامي والعميل من علاقة مع 'خبير' إلى علاقة مع 'حليف'"⁽¹⁰⁴⁾. وفي الأرجنتين، استخدم سكان المستوطنات العشوائية التخطيط التشاركي لإثبات أن الخدمات تتركز في المناطق الأكثر ثراء، ثم استخدموا هذه البيانات في الدعوة في مجال الصحة العامة، وبالشراكة مع المحامين، في التفاوض الذي يحركه المجتمع المحلي⁽¹⁰⁵⁾.

6 - تنظيم المجتمع وبناء سلطة المجتمعات المحلية

43 - لا يساعد العاملون في مجال العدالة المجتمعية المجتمعات المحلية على معرفة النظم القانونية واستخدامها فحسب، بل يمكنونها أيضاً من تشكيل القانون ومن تحويله في نهاية المطاف. فعندما يجري تجريد المجتمعات من السلطة من خلال التمييز والإقصاء المنهجين، تصبح استعادة الفعالية والصوت الجماعي أمراً أساسياً⁽¹⁰⁶⁾.

44 - ويشرك العاملون في مجال العدالة المجتمعية المجتمعات المحلية في تحليل كيفية ارتباط المظالم الفردية بعمليات الإقصاء أو التهميش الأكبر حجماً ويساعدون في تحديد مطالب المجتمع فيما يتعلق بالتغيير والإعراب عن تلك المطالب⁽¹⁰⁷⁾. ويساعد هؤلاء العاملون أيضاً في بناء قدرة المجتمعات المحلية على السعي إلى إحداث تغييرات في القانون والسياسات من خلال توفير التدريب على الدعوة أمام المسؤولين الحكوميين⁽¹⁰⁸⁾ أو على تحليل السياسات والميزانية.

45 - ويشدد الأخصائيون في مجال التمكين القانوني على أهمية تكاتف المجتمع معاً من أجل التوصل إلى تفاهم جماعي⁽¹⁰⁹⁾. وتدل هذه النقطة على التزام أخلاقي بالعمليات الديمقراطية داخل ساحات التمكين القانوني كما تدل على نظرة ثابتة فيما يتعلق بما يلزم سعياً إلى إحداث تغييرات أكثر شمولاً، تقضي إلى تحويل النظم القانونية من القاعدة إلى القمة. وكما أوضح أحد الممارسين، فإن "حقوق الإنسان أمر يتعلق

(102) مساهمة مقدمة من معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية.

(103) انظر: Bernstein Institute for Human Rights and Global Justice Clinic, "Community-driven litigation", Justice Power. متاح في الموقع: <https://justicepower.org/community-driven-litigation> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023).

(104) المرجع نفسه.

(105) انظر، Sukti Dhital and Tyler Walton, "Legal empowerment approaches in the context of COVID-19", *Journal of Human Rights*, vol. 19, No. 5 (2020).

(106) مساهمتان من منتدى آسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العدالة الطبيعية: محامون من أجل المجتمعات والبيئة.

(107) انظر، Samuel Nesner and Ellie Happel, "In Haiti, legal empowerment is resistance against exploitation", Open Global Rights, 27 August 2018. متاح في الموقع: <https://www.openglobalrights.org/in-haiti-legal-empowerment-is-resistance-against-exploitation/> (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023).

(108) انظر، Meena Jagannath, Nicole Phillips and Jeena Shah, "A right-based approach to lawyering: legal empowerment as an alternative to legal aid in post-disaster Haiti", *Northwestern Law Journal of International Human Rights*, vol. 10, No. 1 (2011), p. 10.

(109) مقابلات؛ تقرير معهد الحق في الهجرة.

بنقل السلطة⁽¹¹⁰⁾، بحيث يعطى ثقل لمطالب المجتمعات المحلية التي كثيراً ما يتم تجاهلها في مجال العدالة. وعندما تتكاتف المجموعات "حيث تتحد سلطة القانون وسلطة المجتمع المحلي ... صوب تحقيق العدالة"⁽¹¹¹⁾، فإنه يمكنها نقل السلطة بطرق تزيل المظالم⁽¹¹²⁾.

7 - السبل البديلة لتسوية المنازعات، ونظم الشعوب الأصلية، ونظم العدالة العرفية وغير الرسمية

46 - لا يقتصر تركيز جهود التمكين القانوني على النظم والمؤسسات القانونية الرسمية للدول فحسب. وعادةً ما تستخدم جهود العدالة الشعبية سبلاً بديلة لتسوية المنازعات⁽¹¹³⁾. فعلى سبيل المثال، في كينيا، يقود العاملون في مجال العدالة المجتمعية عمليات الوساطة والتحكيم⁽¹¹⁴⁾. وفي غواتيمالا، وجد العاملون في مجال العدالة المجتمعية الذين يعملون في القطاع الصحي أن الوساطة غير الرسمية كثيراً ما تحل القضايا أسرع مما تحلها إجراءات التظلم الرسمية⁽¹¹⁵⁾. ومن خلال التفاعل المباشر مع قادة المؤسسات، يزيد العاملون في مجال العدالة المجتمعية من مكانتهم في المجتمع، مما يضيف ثقلًا على التوصيات التي يقدمونها بناءً على تجربتهم في المشاركة المتكررة⁽¹¹⁶⁾.

47 - ويضمن القانون الدولي حقوق الشعوب الأصلية في تطوير وصون نظمها القانونية⁽¹¹⁷⁾. وتقدم آليات العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية هذه مساهمات كبيرة في حل النزاعات وإعمال الحقوق⁽¹¹⁸⁾. ويوسع العاملون في مجال العدالة المجتمعية المنتمين للشعوب الأصلية إمكانية الوصول إلى العدالة من خلال التعامل مع هذه النظم⁽¹¹⁹⁾. وتعزز أعمال التمكين القانوني التي يقوم بها العاملون في مجال العدالة المجتمعية في مجتمعات الشعوب الأصلية دور النظم القضائية لتلك الشعوب واستقلالها.

(110) مقابلات؛

(111) انظر Jhody Polk and Tyler Walton, "Legal empowerment is abolition", *New York University Law Review Online* (2023). متاح في الموقع: https://www.nyulawreview.org/wp-content/uploads/2023/06/NYULawReview98_PolkWalton.pdf (تم الاطلاع عليه في 30 حزيران/يونيه 2023).

(112) انظر Adrian Di Giovanni and Luciana Bercovich, "Legal empowerment in informal settlements: lessons on using the law to overcome urban exclusion and poverty in the Global South", *New York University Journal of International Law and Politics*, vol. 54 (2021), pp. 93–151.

(113) مساهمتان من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ومعهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية.

(114) مساهمة مقدم من منظمة "الدعوة الاستراتيجية لحقوق الإنسان".

(115) مقابلات.

(116) المرجع نفسه.

(117) انظر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 34.

(118) انظر *A/HRC/42/37*، الفقرات 52 و 62-67.

(119) انظر *A/HRC/24/500* و *A/HRC/24/50/Corr.1*، الفقرة 5. يشارك العاملون في مجال العدالة المجتمعية للشعوب الأصلية أيضاً في جهود التمكين القانوني الهامة داخل نظم الدولة الرسمية (انظر Jérémie Gilbert, "Indigenous Peoples and litigation: strategies for legal empowerment", *Journal of Human Rights Practice*, vol. 12, No. 2 (2020), pp. 301–320).

48 - وكثيراً ما يعمل العاملون في مجال العدالة المجتمعية أيضاً مع نظم العدالة العرفية أو غير الرسمية⁽¹²⁰⁾. وهذا أمر مهم لأن آليات العدالة العرفية أو غير الرسمية هي أكثر مؤسسات العدالة استخداماً، وكثيراً ما تعتمد عليها الفئات المهمشة من السكان⁽¹²¹⁾. وتستفيد مؤسسات العدالة العرفية أو غير الرسمية من "الأسس الثقافية والتاريخية"، وهي "كثيراً ما تكون أيسر منالاً من نظم الدولة المحلية، بسبب أهميتها الثقافية وتوافرها وقربها"⁽¹²²⁾.

49 - وقد انتقدت الفئات المهمشة بعض نظم العدالة العرفية أو غير الرسمية عن حق لتورطها في التمييز، واستخدامها إجراءات لا تعطي الأولوية لحماية الضحايا أو الحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة، وتقبلها بعض أشكال العنف⁽¹²³⁾. ولهذه الشواغل أهميتها: فلا بد من دعم حقوق الإنسان للجميع، بغض النظر عن السياق. وقبل أن تقرر المجتمعات المحلية ما إذا كانت إحدى مؤسسات العدالة العرفية أو غير الرسمية تمثل حيزاً ملائماً لأعمال التمكين القانوني، ينبغي لها أن تتشاور مع أي أفراد يساورهم القلق إزاء قدرة تلك المؤسسات على دعم حقوقهم. وكثيراً ما يكون الاستخدام الواسع النطاق لهذه النظم سبباً في تواصل ممارسي التمكين القانوني مع مؤسسات العدالة العرفية أو غير الرسمية وسعيهم إلى تحسينها. وبالنظر إلى أن النهج المتبعة للتمكين القانوني تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان للجميع، فإنها يمكن أن تشكل محركاً مهماً للإصلاحات المعززة للحقوق⁽¹²⁴⁾. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي المشاركة بشكل حاسم من جانب نظم العدالة العرفية أو غير الرسمية إلى النهوض بعمليات إنهاء الاستعمار من خلال تبني نظم ما قبل الاستعمار التي شوّعت سمعتها في السابق مع ضمان دعمها لحقوق الجميع⁽¹²⁵⁾.

خامسا - التحديات التي تواجه النهوض بالتمكين القانوني

50 - من دواعي الأسف أن العاملين في مجال العدالة المجتمعية، على الرغم من مساهماتهم العديدة في النهوض بالعدالة المتمحورة حول الإنسان، يواجهون تحديات لا تعد ولا تحصى، يرد بعضها في هذا الفرع. ومع ذلك، يحتفظ هؤلاء العاملون بقدرتهم على الصمود في مواجهة حتى أكثر العوائق صعوبة.

(120) مساهمتان من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومعهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية. انظر أيضاً Trevor C.W. Farrow and Ab Currie, "Exploring community-based services, costs and benefits for people-centered justice" (Toronto, Canadian Forum on Civil Justice, 2023), pp. 13 and 32.

(121) انظر Lisa Denney and Pilar Domingo, "Taking people-centred justice to scale: the role of customary and informal justice in advancing people-centred justice" (Overseas Development Institute, 2023), p. 1.

(122) انظر A/77/160، الفقرة 103.

(123) انظر Denney and Domingo, "Taking people-centred justice to scale", p. 14.

(124) المرجع نفسه، الصفحات 16-18؛ ومساهمة مقدمة من المنظمة الدولية لقانون التنمية.

(125) انظر Alvin Kosgei and Robert Mutembei, "Access to justice and institutionalization of traditional dispute resolution mechanisms: lessons from South Africa", *Egerton Law Journal*, vol. 2 (2021), pp. 89-109.

ألف - المضايقات والاعتداءات

51 - يتعرض العاملون في مجال العدالة المجتمعية للأذى البدني والقتل، فضلاً عن استهدافهم بالمضايقات والاعتداءات على الإنترنت⁽¹²⁶⁾. ويبدو أن هذه الهجمات آخذة في الازدياد⁽¹²⁷⁾. ففي عام 2021، أفاد 50 في المائة من العاملين في مجال العدالة المجتمعية الذين أجابوا على استقصاء بأن أعضاء منظماتهم أو الأشخاص الذين يخدمونهم قد تعرضوا للتهديد أو الاعتقال أو المضايقة في أثناء سعيهم لتحقيق العدالة في العام الأسبق⁽¹²⁸⁾. ويضيق الحيز المدني في كثير من البلدان، مما يترك العاملين في مجال العدالة المجتمعية عرضة لحمولات القمع التي تتعرض لها المعارضة⁽¹²⁹⁾.

52 - وقد وردت بلاغات عن وقوع اعتداءات جسدية على العاملين في مجال العدالة المجتمعية الذين يعملون مع مجتمعات الفلاحين في البرازيل والمدافعين عن حقوق المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحقوق المرأة في نيبال⁽¹³⁰⁾. وفي الفلبين، حيث يوجد تقليد طويل من العاملين في مجال العدالة المجتمعية الذين يعملون من أجل تعزيز حقوق المجتمعات الريفية والشعوب الأصلية، يتعرض المساعدون القانونيون - إلى جانب المحامين - "للوسم بالارتباط بالإرهاب اليساري" (أي الوصم علناً بأنهم شيوعيون) كما يتعرضون للاعتداء الجسماني وحتى القتل⁽¹³¹⁾. وقد تكون الأعمال التجارية أو الجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى مصدراً لأعمال انتقامية، على سبيل المثال، عندما يتخذ العاملون في مجال العدالة المجتمعية إجراءات لمنع الأنشطة الصناعية التي تهدد بتدمير البيئة⁽¹³²⁾. وقد يُستهدف بعض العاملين في هذا المجال بدعاوى قضائية استراتيجية ضد المشاركة العامة، أو يخضعون لتدابير تُتخذ في إطار تشريعات مكافحة الإرهاب⁽¹³³⁾ أو يتعرضون للمقاضاة بتهمة التشهير انتقاماً منهم بسبب عملهم في مجال العدالة⁽¹³⁴⁾.

(126) جميع المشاورات الإقليمية.

(127) مساهمة من ناماتي.

(128) المرجع نفسه.

(129) مساهمة مقدمة من مركز الاستشارات القانونية (Legal Hub)؛ انظر أيضاً CIVICUS-World Alliance for Citizen Participation، "People power under attack 2022: a report based on data from the CIVICUS Monitor" (2022)؛ والمقابلات؛ ومساهمات مقدمة من مركز الاستشارات القانونية، ومنظمة المبادئ الـ 29، وناماتي، ومركز الدستورية وحقوق الإنسان التابع للجامعة الأوروبية للعلوم الإنسانية.

(130) مساهمتان مقدمتان من الرابطة الدولية لمحاميي الشعب ومركز مساعدة وحماية حقوق الطفل في نيبال.

(131) مساهمة من الرابطة الدولية لمحاميي الشعب؛ ومشاورة، منطقة آسيا.

(132) مساهمات مقدمة من المنظمة الدولية لحقوق الأرض، والعدالة الطبيعية: محامون من أجل المجتمعات والبيئة، ومنظمة الأساس العادل؛ ومقابلات.

(133) للاطلاع على مناقشة للكيفية التي تؤثر بها تدابير مكافحة الإرهاب على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، انظر Fionnuala Ní Aoláin، Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism، *Global Study on the Impact of Counter-Terrorism on Civil Society and Civic Space* (United Nations، 2023).

(134) مساهمة مقدمة من ناماتي.

باء - الحظر

53 - يتمثل أحد التحديات الأكثر شيوعاً للعاملين في مجال العدالة المجتمعية في حظر عملهم أو المعاقبة عليه من خلال القوانين واللوائح المتعلقة بممارسة القانون. وفي كثير من البلدان، يعمل العاملون في مجال العدالة المجتمعية تحت التهديد بالتجريم بسبب تقديم المشورة أو القيام بأنشطة أخرى للمتكمين القانوني تُعتبر أحياناً بمثابة ممارسة قانونية غير مأذون بها⁽¹³⁵⁾. وفي الولايات المتحدة، يجري الطعن في بعض هذه القوانين - التي تتفدّ على مستوى الولايات -، كما في حالة منظمة تساعد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، مثلاً، على تقديم طلب لتخفيف عبء الديون من خلال الإفلاس بتدريب الناس على استخدام أداة على الإنترنت. وبسبب القلق من أن تعامل هذه الخدمة على أنها "ممارسة قانونية غير مأذون بها" يعاقب عليها بالغرامات واحتمال الملاحقة الجنائية، تسعى تلك المنظمة من خلال التقاضي إلى تغيير قواعد القانون المتعلقة بالممارسة غير المأذون بها⁽¹³⁶⁾.

54 - وفي مثال آخر من الولايات المتحدة، لا يُسمح لمحاميي السجون، المدربين على البحوث القانونية والمأذون لهم بموجب القانون بتقديم دعم الأقران للسجناء الآخرين، باستخدام مهاراتهم لمساعدة مجتمعاتهم المحلية بعد عودتهم إلى ديارهم⁽¹³⁷⁾. وإذا حاولوا القيام بذلك، فإنهم يخاطرون بالتعرض للغرامات بل والعقوبات الجنائية لممارسة القانون دون ترخيص⁽¹³⁸⁾. ويفيد العاملون في مجال العدالة المجتمعية بأن محاميي الجهات الفاعلة القوية، مثل الملاك أو الشركات، يهددون بالإبلاغ عنهم بموجب القواعد الخاصة بالممارسة القانونية غير المأذون بها إذا استمروا في الدفاع⁽¹³⁹⁾. وأوضح الممارسون الذين أُجريت معهم مقابلات لأغراض هذا التقرير أن قضايا مماثلة قد نشأت في بلدان أخرى أيضاً، حيث أُفيد بأن العاملين في مجال العدالة المجتمعية المدربين في مجالات محددة من القانون يُمنعون من تقديم خدمات المرافقة في الإجراءات القانونية.

55 - ومسألة الاعتراف القانوني الإيجابي وتنظيم العاملين في مجال العدالة المجتمعية وعملهم مسألة معقدة. وينبغي تناولها في سياقها ويهدف الاعتراف بالعمل الهام الذي يؤدّيه العاملون في هذا المجال، مع ضمان أن يكون أفراد المجتمع المحلي الذين يطلبون المساعدة في المشاكل المتصلة بالعدالة على ثقة من أن العاملين في مجال العدالة المجتمعية يتمتعون بالكفاءة والأخلاق والمساءلة. وفي السياقات المختلفة، يجري السعي إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق الاعتراف القانوني من خلال مخططات منح التراخيص أو الاعتماد، أو بوضع القواعد التي تلغي تجريم العمل الذي يشرف عليه المحامون، أو بضمان عدم قيام العاملين في مجال العدالة المجتمعية بأنشطة يمكن أن ترقى إلى ممارسة القانون. ولكل نهج من هذه النهج

(135) المرجع نفسه.

(136) انظر United States District Court Southern District of New York, *Upsolve, Inc. v. James*, Case No. 1:22-cv-00627, Complaint, 25 January 2022.

(137) مشاورة، منطقة أمريكا الشمالية؛ ومقابلات؛ Bernstein Institute for Human Rights, The Jailhouse Lawyer Initiative (متاح في الموقع https://www.law.nyu.edu/centers/bernstein-institute/legal_empowerment/jailhouse_lawyers).

(138) مساهمة من The Jailhouse Lawyer Initiative (مبادرة محاميي السجون).

(139) مقابلات؛ و Vivek Maru, "Give the people the law", Democracy, 4 September 2020 (متاح في الموقع <https://democracyjournal.org/arguments/give-the-people-the-law/>).

مزاياء ومخاطره. ففي بعض الأماكن، أدت مخططات الاعتماد إلى استبعاد العاملين في مجال العدالة المجتمعية ذوي الخبرة والمقدرة الذين لم يتمكنوا من استيفاء متطلبات الترخيص أو التتقيف الجديدة بسبب التكلفة أو عدم إمكانية الوصول إلى الفرص التعليمية أو غير ذلك من الصعوبات⁽¹⁴⁰⁾. وقد نجح أحد بدائل هذا النهج في كندا ويتمثل في إنشاء نظام ترخيص اختياري للمساعدين القانونيين، إلى جانب نظام للإشراف المباشر على العاملين في مجال العدالة المجتمعية بواسطة المحامين الذين يعملون في مراكز المشورة القانونية بالمجتمعات المحلية⁽¹⁴¹⁾. وفي أماكن أخرى، يجري منح التراخيص أو الاعتماد لمن يتلقون تدريباً على الممارسة أمام وكالات حكومية أو محاكم محددة⁽¹⁴²⁾.

56 - وثمة طرق مختلفة لتنظيم مهنة المحاماة في أنحاء العالم، وتؤدي نقابات المحامين ووزارات العدل والمحاكم دوراً في هذا الصدد في البلدان المختلفة⁽¹⁴³⁾. وبغض النظر عن الترتيبات التنظيمية، ينص المبدأ 25 من المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين على قيام الرابطة المهنية للمحامين "بالتعاون مع الحكومات لضمان حصول كل فرد على الخدمات القانونية بطريقة فعالة ومتسمة بالمساواة". وفي كثير من البلدان، تكون نقابات المحامين شركاء رئيسيين في تقديم الخدمات القانونية لمن لا يستطيعون تحمل تكاليف محام، وتضمن أن يقدم المحامون الخدمات بدون مقابل وتدعم مخططات المساعدة القانونية⁽¹⁴⁴⁾. غير أن المقررة الخاصة، بالنظر إلى ضخامة الفجوة الماثلة في مجال العدالة والتفاوت في عدد المحامين في كثير من الأماكن التي لا تلبى فيها احتياجات العدالة، تشجع نقابات المحامين على تبني نماذج التمكين القانوني ودعمها، بطرق منها سحب القواعد التي تجرم أو تحظر عمل العاملين في مجال العدالة المجتمعية أو الدعوة إلى إصلاح تلك القواعد. وتتنظر بعض نقابات المحامين ومجموعات المحامين الأخرى بقلق إلى الجهود الرامية إلى التمكين القانوني⁽¹⁴⁵⁾. ويمكن منع النزاع بين المحامين والعاملين في مجال العدالة المجتمعية بإجراء مناقشة أكثر انفتاحاً بشأن أفضل السبل لتوسيع النظام البيئي القانوني، فضلاً عن إيلاء الأولوية لإمكانية الوصول إلى العدالة مع ضمان الاستقلال والكفاءة والسلوك الأخلاقي بالنسبة لجميع العاملين في مجال العدالة.

جيم - الافتقار إلى الموارد

57 - كثيراً ما يفقر العاملون في مجال العدالة المجتمعية إلى الموارد الملائمة⁽¹⁴⁶⁾. وتنفذ منظمات المجتمع المدني العديد من برامج التمكين القانوني، وتؤدي التحديات الزمنية المتعلقة بالموارد إلى مشاكل فيما يتعلق بالاستدامة. ففي استقصاء أُجري عام 2021، أفاد ما نسبته 78 في المائة من أعضاء شبكة

(140) انظر Mbogoh, "Pouring new wines in old wineskins" (انظر الحاشية 72).

(141) انظر (2019) Namati, "Ontario, Canada: community paralegals: recognition & financing". متاح في الموقع <https://namati.org/wp-content/uploads/2019/02/Ontario-Canada-Community-Paralegal-Research-Brief-Final-1>.

(142) انظر Franco, Soliman and Cisnero, "Community Based Paralegalism in the Philippines" (انظر الحاشية 47).

(143) انظر A/73/365، الفقرة 46.

(144) المرجع نفسه؛ مساهمة مقدمة من مركز المشورة القانونية.

(145) مشاورات، منطقتا أفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ ومقابلات.

(146) جميع المشاورات الإقليمية. مساهمتان من منظمة حماية حقوق اللاجئين (سواكا) في إندونيسيا وناماتي.

العدالة الشعبية بأنهم يواجهون تخفيضات في التشغيل أو الإغلاق بسبب نقص الأموال⁽¹⁴⁷⁾. وهذا أمر مؤسف، ليس فقط لأن هذا العمل يساعد على الدفاع عن حقوق الإنسان، وإنما أيضاً لأن الاقتصاديين وجدوا أن التمكين القانوني هو وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع⁽¹⁴⁸⁾. ويتبين من تحليل⁽¹⁴⁹⁾ أُجري مؤخراً أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا يمكنها توفير العدالة الأساسية للجميع، دون زيادة مستويات التمويل لنظم العدالة، إذا أعطت الأولوية لتمكين الجميع من الوصول للقضاء. ويبين التحليل نفسه أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تحتاج إلى زيادة تمويلها للعدالة الأساسية، ولكنها يمكن أن تفعل ذلك من خلال الضرائب، وأن البلدان المنخفضة الدخل تحتاج إلى مساعدة من الجهات المانحة.

58 - وفي عدد قليل من البلدان التي حددت قانونياً أدوار العاملين في مجال العدالة المجتمعية، يقدم التمويل الحكومي من خلال هياكل المساعدة القانونية. ففي سيراليون، يوفر مجلس المساعدة القانونية الذي تموله الدولة الموارد لشبكة من العاملين في مجال العدالة المجتمعية⁽¹⁵⁰⁾. وتمول الحكومات المحلية في أوكرانيا وكندا العاملين في مجال العدالة المجتمعية من خلال المراكز أو مراكز المشورة القانونية المجتمعية⁽¹⁵¹⁾. وعلى نطاق العالم، تدعم مبادرة صندوق التمكين القانوني المتعددة المانحين جهود العدالة التي تهدف إلى نقل السلطة إلى القواعد الشعبية⁽¹⁵²⁾.

سادساً - المحامون والقضاة كشركاء في عملية التمكين القانوني

59 - يرحب كثير من المحامين بالعاملين في مجال العدالة المجتمعية ويتعاونون معهم⁽¹⁵³⁾. ويدرك هؤلاء المحامون أنهم عندما يمنحون دوراً للمتحالفين معهم من المهنيين فإن عملهم - شأنهم في ذلك شأن

(147) مساهمة مقدمة من ناماتي.

(148) تشير تقديرات دراسة لحساب التكاليف أجراها معهد التنمية الخارجية إلى أن تعميم توفير العدالة الأساسية لتلبية احتياجات الناس في هذا المجال تكلف 20 دولاراً للشخص الواحد سنوياً في البلد المنخفض الدخل العادي، و 64 دولاراً في البلد المتوسط الدخل، و 190 دولاراً في البلد المرتفع الدخل، و 230 دولاراً في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. انظر Marcus Manuel, Clare Manuel and Harsh Desai "Universal access to basic justice: costing Sustainable (Development Goal 16.3", Working Paper 554 (Overseas Development Institute, 2019). متاح في الموقع: <https://cdn.odi.org/media/documents/12702.pdf>

(149) Marcus Manuel and others, "Domestic financing for justice: who spends most on justice" (Overseas Development Institute, 2023). متاح في الموقع https://cdn.odi.org/media/documents/Domestic_financing_for_website_FINAL.pdf (تم الاطلاع عليه في 29 حزيران/يونيه 2023).

(150) انظر Marcus Manuel and Clare Manuel, "People-centred justice for all: a route to scaling up access to justice advice and assistance in low-income countries" (Overseas Development Institute, 2021).

(151) المرجع نفسه. انظر أيضاً "Ontario, Canada: community paralegals" (Namati, 2021). (انظر الحاشية 141).

(152) انظر "Q & A: Legal Empowerment Fund Director, Atieno Odhiambo", Medium (2021). متاح في الموقع <https://medium.com/sdg16plus/q-a-legal-empowerment-fund-director-atieno-odhiambo-3acaca20f416> (تم الاطلاع عليه في 30 حزيران/يونيه 2023).

(153) مساهمات من منتدى آسيا والمحيط الهادئ، والدعوة الاستراتيجية لحقوق الإنسان، ومعهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان؛ ومشاورة، منطقة أمريكا الشمالية.

الأطباء - يقوى بذلك ولا يَضْعُفُ⁽¹⁵⁴⁾. فالعاملون في مجال العدالة المجتمعية، على غرار الممرضات والعمالين في مجال الصحة المجتمعية، يعملون على توسيع قدرة نظام العدالة، وكثيراً ما يصلون إلى مجتمعات محلية التي كانت سئستبعد لولا ذلك⁽¹⁵⁵⁾. ويجلب هؤلاء الفاعلون أيضاً مهارات وقدرات مهمة إلى هذا الميدان، بما في ذلك الروابط المجتمعية العميقة، والمعرفة باللغات والثقافات ذات الصلة، والمنظورات التي قد تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجال القانوني⁽¹⁵⁶⁾. فسيكون للمحامين دائماً، كما للأطباء، دور فريد يؤديه، حيث يوفرهم القدرة الرفيعة المستوى والخبرة الفنية والمعارف المكتسبة من خلال كونهم عنصراً متكرراً في نظام معقد. ولكن المحامين والعمالين في مجال العدالة المجتمعية، بالعمل معاً، يمكنهم تعزيز العدالة للجميع بطرق لا يتسنى للمحامين القيام بها بمفردهم.

60 - ويدافع القضاة في كثير من البلدان عن نماذج التمكين القانوني ويعتمدون دور العاملين في مجال العدالة المجتمعية⁽¹⁵⁷⁾. وفي بعض الحالات، ينشأ هذا الدعم من القلق بشأن الأطراف غير الممثلة التي يصادفونها في قاعات محاكمهم⁽¹⁵⁸⁾. وفي حالات أخرى، يكون الدعم في إطار جهد أوسع نطاقاً لتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة. ففي كينيا، على سبيل المثال، يبدي رئيس قضاة المحكمة العليا حماساً لدعم عمل المساعدين القانونيين من خلال إشراكهم في وضع البرامج، ويعرب علناً عن ترحيبه بقدرتهم على جعل العدالة أقرب إلى تناول المجتمعات المهمشة⁽¹⁵⁹⁾.

(154) مشاوره، منطقة أمريكا الشمالية.

(155) مقابلات.

(156) مقابلات

(157) مشاوره، منطقة آسيا؛ Mbogoh، "Pouring new wines in old wineskins". (انظر الحاشية 72).

(158) مشاوره، منطقة أفريقيا.

(159) انظر "Strengthening the global movement for grassroots justice: a public event" (متاح في الموقع <https://namati.org/news-stories/strengthening-the-global-movement-for-grassroots-justice-a-public-event/>) (تم الاطلاع عليه في 27 حزيران/يونيه 2023)؛ Phinta Amondí، "CJ Koome launches PLEAD II to improve the justice sector"، Kenya News Agency، 11 May Phinta Amondí، "CJ Koome launches PLEAD II to improve the justice sector"، Kenya News Agency، 11 May 2023 [https://www.kenyanews.go.ke/cj-koome-launches-plead-ii-to-improve-the-justice-sector/#:~:text=Chief%20Justice%20\(CJ\)%20Martha%20Koome,the%20lives%20of%20countless%20Kenyans.2\(CJ\)%20interviews](https://www.kenyanews.go.ke/cj-koome-launches-plead-ii-to-improve-the-justice-sector/#:~:text=Chief%20Justice%20(CJ)%20Martha%20Koome,the%20lives%20of%20countless%20Kenyans.2(CJ)%20interviews)

سابعاً - استنتاجات وتوصيات

61 - في سبيل جعل إمكانية الوصول إلى العدالة حقيقة واقعة للجميع، حان الوقت لكي تعترف الدول الأعضاء بأن نظم العدالة على نطاق العالم يجب أن تتطور لتكون مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها ويجب أن تسعى جاهدة لحل جميع المشاكل القانونية التي يواجهها معظم الناس. فالأشكال المتداخلة للتمييز والاستبعاد والتهميش مستمرة في الوجود في النظم القانونية من جميع الأنواع وفي البلدان ذات المستويات المتفاوتة من التنمية، من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان المرتفعة الدخل. واستناداً إلى هذا الإدراك، ينبغي للدول الأعضاء أن تركز طاقتها ومواردها على إحداث تحول في النظم التي تديم الظلم.

62 - ويمكن للتمكين القانوني وغيره من أشكال العدالة المتمحورة حول الإنسان أن توسع بشكل فعال إمكانية الوصول إلى العدالة بطرق تحدث farkاً ملموساً في حياة الناس اليومية. وينبغي أن تنطلق الحلول المتعلقة بالعدالة من معارف المجتمعات المتأثرة وأن تبني عليها من أجل تلبية الاحتياجات القانونية بطرق ملائمة من حيث السياق ومن الوجهة الثقافية والجغرافية.

63 - وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي للدول أن تقوم بالأمور التالية:

- (أ) تغيير طريقتها في عمل الأشياء، وجمع الأدلة على البدائل الفعالة على النحو التالي:
- '1' البناء على معارف المجتمعات المحلية وحكمتها من أجل الاستجابة لاحتياجاتها القانونية من خلال التعرف على جهود التمكين القانوني المحلية الحالية والتشاور مع المجتمعات المحلية والعاملين في مجال العدالة المجتمعية بشأن الحلول الناجعة، والعوائق التي تعترض طريق الممارسين، ونوع الدعم المطلوب من الدولة؛
- '2' إقامة شراكات متعلقة بالموارد فيما بين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أجل بناء المعارف وتحفيز جمع البيانات بطرق تحترم حقوق الإنسان عن تجارب الأشخاص فيما يتعلق بسير إجراءات العدالة والعوائق التي يصادفونها على طول الطريق؛
- '3' إيجاد سبل جديدة لاعتماد الحلول في مجال العدالة، وتشجيع الشراكات التي تستخدم نهجاً قائماً على الأدلة لتوسيع نطاق الحلول التي تثبت جدواها وتلقى قبولاً على المستوى الشعبي؛
- '4' الانفتاح على الابتكارات الناشئة في جميع القطاعات والمجتمعات المحلية والبلدان. والنظر في استخدام أدوات تجريب تنظيمية لتشجيع الابتكار، كالأدوات المستخدمة في القطاعات الأخرى⁽¹⁶⁰⁾؛
- '5' تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية 16-3 من غايات أهداف التنمية المستدامة؛

(160) انظر Rebecca L. Sandefur and Emily Denne, "Access to justice and legal services regulatory reform", *Annual Review of Law and Social Science*, vol. 18 (2022).

(ب) استعراض القوانين واللوائح والسياسات: العمل على إزالة العوائق وتعزيز البيئات المؤاتية للعاملين في مجال العدالة المجتمعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء عدم تجريم ممارسة هؤلاء العاملين للقانون دون إذن، والاعتراف بهم بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان، وإتاحة مخططات الحماية والموارد الأمنية لهم عند الاقتضاء؛

(ج) توفير الموارد على النحو التالي:

'1' كفاءة الموارد الكافية لتوفير المساعدة القانونية الفعالة كلما اقتضت حقوق الإنسان أو القانون المحلي ذلك. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، إيلاء الأولوية للتعاون الإنمائي في هذا المجال وضمان تخصيص الأموال لاحتياجات العدالة في الخطوط الأمامية؛

'2' دعم أعمال التمكين القانوني التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني، مع احترام استقلاليتها، من خلال توفير الموارد اللازمة لمرافق التمويل التي تركز على العمل الشعبي في مجال العدالة.

64 - وينبغي للدول الأعضاء، في عملها على الصعيد الدولي، أن تقوم بما يلي:

(أ) النظر في الانضمام إلى تحالف العمل من أجل العدالة أو القيام بدور قيادي فيه؛

(ب) تنشيط وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق الغاية 16-3 من غايات أهداف التنمية المستدامة، التي تستهدف توفير الأموال لمبادرات العدالة المتمحورة حول الإنسان في البلدان المنخفضة الدخل؛

(ج) النظر في تقديم الدعم لصندوق التمكين القانوني وغيره من مرافق التمويل المستقلة المكرسة للتمكين القانوني الشعبي والمبادرات الأخرى القائمة في مجال العدالة المتمحورة حول الإنسان.

65 - وتشجّع نقابات المحامين ورابطات القضاة على النظر فيما يلي:

(أ) تكوين شراكة مع العاملين في مجال العدالة المجتمعية بغية توعية المحامين والقضاة بالمساهمات التي يقدمها - أو التي يمكن أن يقدمها - هؤلاء العاملون في نطاق ولاياتهم القضائية؛

(ب) دعم الجهود التي تهدف إلى عدم تجريم ممارسة العاملين في مجال العدالة المجتمعية للقانون دون إذن، والدخول في شراكات مع هؤلاء العاملين من أجل استعراض وإصلاح أي شروط خاصة بالممارسة أو أي مدونات أخلاقية أو لوائح أخرى تحول دون قيامهم بتقديم خدمات في مجال العدالة للمجتمعات المحلية المحتاجة، وتصميم واعتماد أساليب أخرى لضمان جودة الممارسين القانونيين وأخلاقياتهم؛

(ج) دعم العاملين في مجال العدالة المجتمعية من خلال توفير التدريب وفتح الأبواب وتوسيع نطاق الفرص المتاحة؛

(د) التواصل مع الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والعاملين في مجال العدالة المجتمعية للمساعدة في تصميم الحلول للمشاكل المتعلقة بالعدالة وتقييم تلك الحلول وتوسيع نطاقها؛

(هـ) الاستماع للعاملين في مجال العدالة المجتمعية والتعلم منهم في سبيل فهم كيفية إضرار النظم القانونية ببعض الفئات واستبعادها لها والكيفية التي يمكن بها للقضاة والمحامين أن يصبحوا حلفاء موثوقين في العمل من أجل تعزيز إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.
